جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومي

الدراسات العليا

البحث التطبيقي

عكاساتة على النمو الاقتصادى فى مصر خلال (	هيكل التجارة الخارجية فى مصر وانعكاساتة على النمو الاقتصادى خلال الفترة (2000-2019)
The structure of foreign trade and its growth i	The Structure of Foreign Trade and its Reflections on Economic growth in Egypt during the period (2000-2019)
هيم	هانى عبد الودود ابراهيم
شربينى ساعد ساديه الدولية	ا.د / احمد رشاد

لاستكمال متطلبات

الحصول على الماجستير المهني "التخطيط للتنمية المستدامة"

2021/2020

ملخص البحث التطبيقي

يتناول هذا البحث هيكل التجارة الخارجية فى مصر وانعكاسا ته على معدلات النمو الاقتصادي وتمثل الهدف الرئيسى للبحث في تحليل ودراسة التغيرات التي حدثت على هيكل التجارة الخارجية (الصادرات والواردات السلعية)و انعكاسات هذا التغير على معدلات النمو الاقتصادى خلال الفترة من (2000-2019) .وعلى تضيق فجوة العجز المستمر في الميزان التجاري كأحد اهم المشكلات الرئيسة التي تواجه الاقتصاد المصري وتزيد من عجز ميزان المدفوعات واستخدم الباحث المنهج الإستنباطي في تحليل الظاهرة والتعرف عليها عن طريق الإعتماد على الأسلوب التحليلي الوصفي بتوظيفه في تحليل التطور في هيكل التجارة الخارجية فى مصر خلال فترة الدراسة وتوصلت الدراسة الى ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي بداية من عام 2016 من 4.2 فى عام 2015 الى 5.6 عام 2019 نتيجة لسياسات الإصلاح الاقتصادي والبرنامج الذى انتهجته الحكومة لزيادة معدلات النمو الاقتصادي وانخفاض العجز فى الميزان التجاري من 53.024 مليار دولار فى 2015 الى 38 مليار دولار 2019 واوصت الدراسة معالجة الفجوة في الميزان التجاري يجب أن تتم من خلال تنفيذ وتكامل سياسات زيادة الصادرات مع ترشيد الواردات من السلع الكمالية وغير الضرورية، وتوسيع وتنويع القاعدة الإنتاجية، والإحلال محل الواردات وخاصة في السلع الوسيطة ومستلزمات الإنتاج، وترسيخ الإجراءات الإصلاحية واستكمال خطوات برنامج الإصلاح الاقتصادي.

الكلمات الدالة

هيكل الصادرات ، هيكل الواردات ، النمو الاقتصادى، الميزان التجارى ، ميزان المدفوعات ، الاصلاح الاقتصادى

Abstract

This research dealt with the structure of foreign trade in Egypt and its impact on economic growth rates. The main objective of the research was to analyze and study the changes that occurred on the foreign trade structure (exports and imports) the commodity structure and the repercussions of this change on economic growth rates during the period (2000-2019) And on the narrowing of the continuous deficit gap in the trade balance as one of the main problems facing the Egyptian economy and increasing the balance of payments deficit. The researcher used the deductive approach in analyzing the phenomenon and identifying it by relying on the descriptive analytical method by employing it in analyzing the development in the structure of foreign trade in Egypt during the period The study found a high growth rate The economic reform began in 2016 from 4.2 in 2015 to 5.6 in 2019 as a result of the economic reform policies and the program adopted by the government to increase economic growth rates and decrease the trade balance deficit from $53.024 billion in 2015 to $38 billion in 2019. The study recommended addressing the trade balance gap. To be achieved through the implementation and integration of policies to increase exports with rationalizing imports of luxury and non-essential goods, expanding and diversifying the production base, substituting imports, especially in intermediate goods and production requirements, consolidating reform measures and completing the steps of the economic reform program.

Keywords

The structure of exports, the structure of imports, economic growth, trade balance, balance of payments, economic reform

1- المقدمة

يعاني الاقتصاد المصري مما يعرف بالعجز التجاري الكلاسيكي المستمر، ويرجع ذلك الي الفجوة بين حصيلة الصادرات والمدفوعات عن الواردات . وعلى الرغم من أن الميزان التجاري ليس إلا جزءاً من ميزان المدفوعات ولا يشمل صفقات الخدمات والأموال إلا أنه يعد ذا دلالة كبيرة في رصيده الإيجابي والسلبي . ويترتب علي العجز المستمر في الميزان التجاري العديد من الاثار الاقتصادية السلبية منها؛ أن العجز المزمن في الميزان التجاري يستنزف الاحتياطيات من العملات الأجنبية ، والضغط الدائم علي قيمة العملة المحلية لتخفيضها ،وارتفاع المستوى العام للأسعار وارتفاع سعر الفائدة ، ويؤدي إلى الاستدانة مما يحدث أزمات اقتصادية واجتماعية.

وبذلك تمثل مشكلة العجز المستمر في الميزان التجاري أحدى المشكلات الرئيسة التي تواجه الاقتصاد المصري ، فقد تفاقم العجز في الميزان التجاري منذ سبعينات القرن الماضي وحتي الان، واستنادا الى بيانات منظمة التجارة العالمية ، فقد ارتفع العجز في الميزان التجاري المصري من 6.6 مليار دولار عام 1990 إلى 38مليار دولار عام 2019 .كما ارتفع العجز التجاري كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي من 15% عام 1990 الى 17% عام 2018. (1)

ويعد العجز في الميزان التجاري دليلا على ضعف تنافسية المنتجات المحلية أمام المنتجات الأجنبية ، ويكشف عن مواطن الخلل الهيكلي في الاقتصاد القومي، ويعبر عن قصور الطاقات الإنتاجية عن تلبية حاجات أفراده ، الأمر الذي يضطره إلى الاستيراد لتلبية هذه الحاجات ، كما أن نوعية السلع المستوردة تفصح عن طبيعة الهيكل الإنتاجي ، فاستيراد المواد الغذائية ينم عن قصور إنتاج الغذاء فيه عن توفير متطلبات الأمن الغذائي ، واستيراد الآلات والتجهيزات يؤشر عن قصور صناعة الآلات والتجهيزات .

وقد اتخذت مصر خلال الثلاثة عقود الماضية مجموعة من السياسات والتدابير للحد من العجز في الميزان التجاري كان من أبرزها تخفيض قيمة عملتها الوطنية – خصوصا بعد توقيعها عدة اتفاقيات مع صندوق النقد الدولي في فترات مختلفة أخرها في نوفمبر 2016 – أملا في كبح جماح الواردات وتحفيز الصادرات، من أجل إعادة بعض التوازن إلى الميزان التجاري، وأخرها قيامها في نهاية 2016 بعدة اجراءات إصلاحية بدأت بقرار تحرير سعر الصرف ، فضلا عن قرارات وزارة التجارة والصناعة ؛ ومنها قرار الحد من عشوائية عمليات الاستيراد وفرض رسوم جمركية مرتفعة على معظم السلع (2) ، و قيام البنك المركزي بتشجيع المنتجات المحلية وطرح مبادرات لإحياء بعض الصناعات بالإضافة إلى مبادرة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بسعر فائدة منخفض.

ويعد برنامج الإصلاح الهيكلي للاقتصاد المصري احد اهم البرامج التى تستهدف معالجة جوانب (3) الاقتصاد الكلى ويعدإصلاح الاختلالات الهيكلية التي تعاني منها التجارة الخارجية من العوامل الهامة التى تساهم بقدر كبير فرفع معدلات النمو ، وهو برنامج اقتصادى أعلنت عنه الحكومة المصرية في 2016، يتضمن معالجة لجوانب الضعف الاقتصادية الكلية وتشجيع النمو الاحتوائي وخلق فرص عمل جديدة. يذكر أن البرنامج تم وضعه بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي.

---

(1) عبد السلام محمد السيد ،2020 ، " دور نمو الإنتاجية في الحد من العجز فى الميزان التجاري المصري " ، مجلة بحوث اقتصادية عمومية " الصادرة عن الجمعية القومية للبحوث الاقتصادية , العدد رقم (12) ص (11)

(2) قرار وزير التجارة والصناعة ، رقم 991 لسنة 2015

(3) برنامج الاصلاح الهيكلى للاقتصاد المصرى ,wiki<ar.wikipedia.org

2- أهداف البحث

- يتمثل الهدف الرئيسى للبحث في تحليل ودراسة التغيرات التي حدثت على هيكل التجارة الخارجية (الصادرات والواردات السلعية) و انعكاسات هذا التغير على معدلات النمو الاقتصادى خلال الفترة من (2000-2019) .والتدابير المقترحة لتطوير هيكل التجارة الخارجية (الصادرات والواردات السلعية) ومقترح لعلاج هذةالاختلالات الهيكلية لزيادةمعدلات النمو الاقتصادى .

- تحليل ودراسة التغيرات التي حدثت على هيكل التجارة الخارجية (الصادرات والواردات السلعية) وانعكاس ذلك على الميزان التجاري كأحد اهم المشكلات الرئيسة التي تواجه الاقتصاد المصري .

- تقديم مجموعه من المقترحات للحد من اختلال هيكل الصادرات والواردات) السلعية في مصر والتي قد تساهم في تضيق فجوة العجز المستمر في الميزان التجاري أحدى المشكلات الرئيسة التي تواجه الاقتصاد المصري .

3- أهمية البحث

تتمثل أهمية البحث فى مساعدة متخذ القرار فى الوقوف على التغيرات التي حدثت على هيكل الصادرات والواردات السلعية خلال الفترة (2000 -2019) والبحث عن العوامل التي أحدثت الاختلالات فى هذا الهيكل وسبب العجز الدائم والمستمر في الميزان التجاري خلال هذه الفترة وانعكاس تطور هيكل الصادرات والواردات السلعية على معدل النمو الاقتصادي فى مصر .

4- فروض أو تساؤلات البحث

يقوم البحث على فرضين رئيسيين :-

- **<u>الفرض الأول</u> :-هل أثرت التطورات التي حدثت على هيكل التجارة الخارجية (الصادرات والواردات السلعية)على معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة من (2000-2019) .؟**

- **<u>الفرض الثاني</u>:- هل أثرت التطورات التي حدثت على هيكل التجارة الخارجية (الصادرات والواردات السلعية)على تضيق فجوة العجز المستمر في الميزان التجاري كأحدأهم المشكلات الرئيسة التي تواجه الاقتصاد المصري وتزيد من عجز ميزان المدفوعات؟.**

5- حدود البحث

- **من حيث المكان الاقتصاد المصري.**
- **ومن حيث الزمان؛ الفترة من2000 إلى2019 .**
- **ومن حيث الموضوع ؛ تحليل ودراسة انعكاسات تطور هيكل الصادرات والواردات السلعية على معدلات النمو الاقتصادي مصر خلال الفترة من (2000-2019)**

- <u>الدراسات السابقة</u>

- و فيما يلى عرض لبعض الدراسات السابقة التى تناولت العلاقة بين الميزان التجارى والنمو الاقتصادى :-
- واستهدفت الدراسة الاولى: دراسة (حسن، 2005) (1) إلى التعرف على مدى فاعلية سياسة التجارة الخارجية والتي تتبعها المملكة الأردنية ومصر خلال فترة الدراسة والقيام بتطبيقها على المعايير عبر المؤشرات الإنتقائية عن طريق متغيرات النموذج، وقد إعتمد الباحث على المنهج التحليلي التاريخي المزدوج، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة وجود علاقة عكسية بين كلاً من سياسة التجارة الخارجية والدخل القومي الإجمالي الذي يعد مؤشر للنمو الاقتصادي وهذا ما توصلت إليه الدراسة في كلاً من مصر والسودان.

- واستهدفت الدراسة الثانية: دراسة (2012) (2) (al et, Khan) فحص العلاقة في المدى الطويل بين النمو الاقتصادي و الصادرات والواردات في باكستان للفترة الزمنية 1972 – 2009 .تشير النتائج بالاعتماد على نموذج تصحيح الخطأ إلى وجود مثل هذه العلاقة في الزمن الطويل بين هذه المتغيرات. كما وتظهر أن كال من الصادرات والواردات تعتبر مشكلات أساسية للنمو الاقتصادي في الحالة الباكستانية. وكذلك فإّ ن النمو الاقتصادي له أثر مهم على كل من الصادرات والواردات

- واستهدفت الدراسة الثالثة : دراسة (مسري، 2013) (3) بعنوان "أثر تطور التجارة الخارجية في النمو الاقتصادي لدول جنوب وشرق آسيا للمدة 1990-2011، وهدفت الدراسة إلى معرفة تأثير التجارة الخارجية وتطورها على النمو الاقتصادي في دول جنوب شرق آسيا، وقد تم الإعتماد على المنهج التحليلي الوصفي الكمي، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها هناك تأثير إيجابي للصادرات وعدد السكان والعمالة وحجم الاستثمارات الكلية على الناتج المحلي الإجمالي في عدة دول منها كوريا الجنوبية وسنغافورة وماليزيا، أما في أندونيسيا فإن تأثير الصادرات على الناتج المحلي الإجمالي تأثير سلبي..

---

(1) حسن، أميرة كمال الدين (2005)، مدى فعالية سياسة التجارة الخارجية في الدول النامية _تجربة المملكة الأردنية الهاشمية ومصر والسودان (1978-2002)، معهد الدراسات والبحوث الانمائية، كلية الدراسات العليا، جامعة الخرطوم، السودان.

Kan, D.A. Umar, M.A. Zaman, N. Ahmed, E. & Shoukat, Y. (2012). Exports, Imports and Economic Growth Nexus: Time (2) Series Evidence from Pakistan, World Applied Science Journal, 18(2). 538- 542 .

(3) مسري، حنا بهنام (2013)، أثر تطور التجارة الخارجية في النمو الاقتصادي لدول جنوب شرق آسيا للمدة 1990-2011، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 35، العدد 114.

• واستهدفت الدراسة الرابعة دراسة (لوصيف، 2014) (1) التعرف على السياسات التي تتبعها الجزائر في التجارة الخارجية ودراسة وتحليل أهم الآثار التي تحدثها سياسات التجارة الخارجية على تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، وتم إستخدام كلاً من المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي، تؤثر التجارة الخارجية بشكل مباشر على تحقيق النمو الاقتصادي من خلال تأثيرها على الإستخدام الأمثل للموارد المتاحة وتوسيع حجم السوق من أجل زيادة الطاقة الإنتاجية للصناعة المحلية وتصريفها إلى الأسواق الخارجية وتوفير العملات الصعبة.

واستهدفت الدراسة الخامسة دراسة (حاشي، 2015) (2) قياس تأثير الإنفتاح التجاري على النمو الاقتصادي لدول شمال أفريقيا والشرق الأوسط وبناء النموذج المناسب للعلاقة بين المتغيرين، وتم اللجو إلى إستخدام المنهج الإستنباطي وتم التوصل إلى عدة نتائج أهمها تلعب التجارة الخارجية دور محوري في دعم الاقتصاديات القومية الوطنية في الدول النامية والمتقدمة غن طريق القيام بتوفير العملات الصعبة التي تحتاجها الدول في تمويل المشروعات القومية.

• واستهدفت الدراسه االسادسة دراسة (أبو جامع، 2016) (3) بشكل أساسي معرفة كيف تؤثر التجارة الخارجية والتي تتمثل في الصادرات والواردات في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية في فلسطين، وتم الإعتماد على المنهجية الكمية القياسية في دراسة العلاقة بين متغيرات الدراسة، ومن أهم نتائج الدراسة هو التأثير الإيجابي للواردات على النمو الاقتصادي سواء فيما يتعلق بالتجارة السلعية أو التجارة الخارجية الخدمية أما عن تأثير الصادرات على النمو الاقتصادي ضعيف.

(1) لوصيف، فيصل (2014)، أثر سياسات التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر خلال الفترة (1970-2012)، رسالة دكتوراة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التيسير، جامعة سطيف، الجزائر.

(2) حاشي، نوري (2015)، أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي _دراسة تحليلية قياسية لدول شمال أفريقيا والشرق الأوسط_، رسالة دكتوراة، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي.

(3) ابو جامع، جابر (2016)، أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي والتنمية في فلسطين (1995-2014)، المجلد30، العدد التاسع، مجلة جامعة النجاح، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين.

• واستهدفت الدراسة السابعه : دراسة (الزيد، النويصر، 2020) (1) معرفة تأثير التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر والائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، إستخدمت الدراسة الأسلوب الوصفي

بالإضافة إلى القيام ببناء نموذج قياسي بإستخدام طريقة الإنحدار الذاتي للمتباطئات الموزعة، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين التجارة الخارجية والائتمان المصرفي والاستثمار الأجنبي المباشر وبين النمو الاقتصادي.

واستهدفت الدراسة الثامنة: دراسة (بن سليمان، 2020) (2) تقدير حجم العلاقة بين كلاً من حجم التجارة الخارجية وحجم الناتج المحلي الإجمالي وهذا عن طريق تقدير مدمج للسلاسل الزمنية، وتم الإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الاستقرائي الإستباطي، ومن أهم النتاج التي توصلت إليها الدراسة أن التحرير التجاري هو أحد الأسباب الأساسية في تحقيق النمو الاقتصادي في الدول النامية وهذا من خلال زيادة التنافسية التجارية بين الدول وهذا بالتالي يقود المنتجين في الدول النامية إلى إتباع الأساليب الرشيدة في القيام بتحفيز القدرة التنافسية والقدرة على الإستفادة أكثر من مزايا السوق الكبير والعمل على الإستغلال الأمثل للطاقة الإنتاجية المتعطلة.

واستهدفت الدراسة التاسعة : دراسة (الفقي، علي، 2020) (3) تقدير العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي المصري من خلال إستخدام النموذج القياسي فميما يتعلق بسلسلة زمنية معينة وهي فترة الدراسة (1966-2018)، بالإضافة إلى التعرف على هيكل الصادرات المصرية وتطورها خلال هذه الفترة، أما عن منهجية الدراسة فقد قام الباحثان بإستخدام المنهج الإستنباطي في تحليل الظاهرة والتعرف عليها عن طريق الإعتماد على الأسلوب التحليلي الوصفي بتوظيفه في تحليل التطور في هيكل الصادرات المصرية خلال فترة الدراسة مع إستخدام التحليل الكمي من خلال النماذج القياسية لتقدير العلاقة بين متغيرات الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى إثبات صحة الفرض الرئيسي للدراسة وهو وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين كلاً الصادرات والنمو الاقتصادي من خلال تأثير الصادرات على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، والعلاقة بين المتغيرين سببية في كلاً من الإتجاهين

---

(1) الزيد، أروى عبدالله، النويصر، ساره ناصر (2020)، أثر التجارة الخارجية في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، مؤسسة النقد العربي السعودي، إدارة البحوث الاقتصادية، الرياض، المملكة العربية السعودية

(2) بن سليمان، محمد (2020)، أثر السياسة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر _دراسة تحليلية قياسية مقارنة مع بعض الدول النامية خلال الفترة 1980-2016_،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التيسيير، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر

(3) الفقي، محمد سعد، علي، إسلام عبد السلام رجب (2020)، دراسة العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة (1966-2018) _دراسة قياسية_، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة.

(1) الاطار النظرى والمفاهيمى للعلاقة بين هيكل التجارة الخارجية (الصادرات والواردات) الهيكل السلعى والنمو الاقتصادى ويشمل اهم المصطلحات والمفاهيم الاساسية :-

- **1- تعريف الميزان التجارى**
- **لأى دولة هو" الفرق بين قيمة الصادرات والواردات خلال فترة معينة ، فإذا كانت قيمة الواردات تتجاوز الصادرات فذلك يعنى وجود عجز فى الميزان التجارى، وإذا كان هناك زيادة فى الصادرات وتراجع فى الواردات هنا يكون للدولة "فائو يعتبر الميزان التجاري من المؤشرات الاقتصادية الهامة، وهو أحد مدخلات الناتج المحلي الاجمالى. وتكمن قيمته في تحليل مكوناته وليس في قيمته المطلقة، لهذا لابد من معرفة نوعية كل من مكوناته وهيكلته أي نسبة المواد الأولية أو المواد نصف المصنعة أو المصنعة إلى اجمالي المستوردات أو الصادرات. ويمكن القول أنه سجل نظامي للصفقات المتعلقة بالسلع المتبادلة بين المقيمين في بلد معين من جهة والمقيمين في بقية بلدان العالم من جهة أخرى في فترة معينة، اصطلح على أن تكون سنة ميلادية، وهو جزء من سجل أكبر يضم تبادل الخدمات والأموال ويسمى ميزان المدفوعات.**
- **فائض الميزان التجاري عندما تتخطى الصادرات قيمة الواردات في الدولة، بينما يحدث العجز في الميزان التجاري عندما تتفوق الواردات عن الصادرات.**
- **ونوضح تأثير الميزان التجاري على النمو الاقتصادي للدولة:**
- **(ا) في حالة وجود فائض: فيعبر هذا عن صحة اقتصاد الدولة من خلال كفاءة الانتاج وزيادة مستوياته والجودة التي يتمتع بها السلع والخدمات المحلية كما يعني الفائض حصول البلد المعني على عملة أجنبية يضيفها إلى احتياطياته من هذه العملة لضمان تمويل مستورداته وتسديد التزاماته الخارجية وتقوية مكانة عملته في أسواق الصرف الدولية والمحافظة على قيمتها الشرائية، كما يعني تشغيل اليد العاملة التي لولا القدرة على التصدير لما أمكن تشغيلها، كما يعني الاستمرار في بناء قدرات إنتاجية جديدة لتوسيع طاقات البلد في تلبية حاجاته وزيادة صادراته.**
- **(ب) أما عجز الميزان التجاري : فيعكس قصور في الطاقة الإنتاجية وتلبية السلع والخدمات التي يحتاجها المواطنين داخل الدولة مما يدفعهم إلى اللجوء لتلك السلع في الدول الأخرى. أي يمكننا القول أن العجز في الميزان التجاري يعكس ضعف الأداء الاقتصادي ووجود قصور في صناعة وإنتاجالسلع والخدمات.**

(2) الإختلال الهيكلي:

هو ذلك الإختلال الذي يكون مصدره تغير أساسي في ظروف الطلب أو العرض مما يؤثر في هيكل الإقتصاد القومي وفي توزيع المواد بين قطاعاته المختلفة وهو يرجع إلى أحد أو بعض العوامل التالية:

- **– نسبيا محل عنصر آخر نادر نسبيا مما يؤدي إلي إنخفاض تكلفة الإنتاج ومن ثم إلى زيادة إمكانية التصدير.**
- **– التغير في الأصول المملوكة للدولة بالخارج وذلك بسبب إستثماراتها الدولية وهو مايؤدي إلى تغيير العائد الذي تحصل عليه من هذه الإستثمارات.**
- **– تحسن مستوى المعيشة الداخلية لسكان الدولة دون أن ترتفع قوتها الإنتاجية بنفس الدرجة.**
- **وهذا قد يؤدي إلى زيادة الطلب على الواردات بدرجة تفوق قدرة الدولة على التصدير.**

- ومثل هذا النوع من الإختلال) الإختلال الهيكلي (لا يصلح لعلاجه تغيير سعر الصرف و لا تغيير سياسة الإنفاق أو سياسة الأسعار مثل الإختلال النقدي أو الدوري ، وإنما يلزمه الإرتقاء بالفن الإنتاجي والتنظيمي حتى تختلف تكاليف الإنتاج في الداخل وكذا الإتجاه نحو فروع الإنتاج الجديدة كما يلزم أيضا إعادة توزيع الموارد على القطاعات المختلفة المكونة للإقتصاد القومي وتجديد شامل للطاقات الإنتاجية تدعيما لقدرة الدولة التنافسية

3- مكونات التجارة الخارجية :-

وتعتبر مكونات التجارة الخارجية (الصادرات والواردات) من الأمور الواجب دراستها لبيان الاهمية النسبية للتجارة الخارجية ، نظراً لأن مكونات كل من هذين المتغيرين تعتبر من المؤشرات الدالة على درجة النمو الاقتصادى ، كما أن التوزيع الجغرافى للتجارة الخارجية بين دول العالم لا يقل أهمية عن دراسة مكوناتها ، لانه يوضح مدى ارتباط وإعتماد الاقتصاد القومى على اقتصاديات الدول الأخرى .

يمكن النظر الى التجارة الخارجية بعدة معايير ، نذكر منها: (1)

أ- الهيكل الكلي : يتم تقسيم التجارة الخارجية حسب المجموعات السلعية ، الطبيعية ، الجغرافية ، الاقتصادية والنقدية للميزان التجاري....، وهذا للتمكن من شرح التغييرات والاتجاهات في التجارة الخارجية.

ب- الهيكل الاقتصادي : يتم التصنيف حسب ما هو مصدر وما هو مستورد ويتم كمايلي:سلع غذائية مستوردة ، سلع غذائية مصدرة ، سلع مصنعة مصدرة ، سلع مصنعة مستوردة ، سلع للصناعة مستوردة ، سلع للصناعة مصدرة .

ج- هيكل السلع حسب المناطق : يتم التصنيف حسب المناطق والمجموعات الكبرى للدول المتعامل معها.

د- الهيكل حسب المناطق النقدية : وهنا يتم التقسيم حسب المناطق التي تتميز بالتعامل بعملة نقدية موحدة."Zone D " منطقة الدينار ، " Zone E " منطقة الأورو حاليا ،" Zone S " مثل : منطقة الدولار.

- (4) ميزان المدفوعات :-

. تعريف صندوق النقد الدولى لميزان المدفوعات على انه " سجل يعتمد على القيد المزدوج ، يتناول احصائيات فترة زمنية معينة للتغيرات فى مكونات او قيمة اصول اقتصاديات دولة ما بسبب تعاملها مع بقية الدول الأخرى ، أو بسبب هجرة الافراد ، وكذا التغيرات فى قيمة أو مكونات ما تحتفظ به من ذهب نقدى وحقوق سحب خاصة من الصندوق وحقوقها وإلتزاماتها تجاه بقية دول العالم ". (1)

. "الميزان الذى يقيد مجموع التدفقات الاقتصادية والمالية بين المقيمين وغير المقيمين" (2)

. " ميزان المدفوعات ورقة احصائية يسجل فيه كل المعاملات التجارية والمالية والنقدية بين المقيمين وغير المقيمين خلال فترة زمنية محددة " . (3)

بناء على ما سبق يمكن القول ان : **ميزان المدفوعات**هو ذلك السجل الذى يتم فيه تقييد كافة المعاملات الإقتصادية "Transactions" التى تتم بين المقيمين فى احد الدول والمقيمين فى باقى دول العالم وذلك خلال فترة زمنية محددة عادة سنه ، ولعل الغرض من هذا السجل هو اظهار الموقف الخارجى للاقتصاد الوطنى والمساعدة فى ادارة الاقتصاد بصورة فعالة . (4)

1 محمود يونس ، إقتصاديات دولية ، الدار الجامعية ، مصر ، 1999 ، ص 166 .

2 Claude Dufloux ,Michel Karline , La balance des paiements,Economica,paris,1994,p39

3 JosettePeyrard ,Gestionfinanciere internationale,5eme edition, Vuibert, paris ,1999 ,p40

4 ميراند زغلول رزق، التجارة الدولية ، مرجع سابق ، ص 63.

-

- **(1- 5) تعريف النمو الاقتصادى**

يعرف النمو الاقتصادى على أنه :" حدوث زيادة مستمرة فى اجمالى الناتج المحلى أو اجمالى الناتج الوطنى ، بما يحقق زيادة فى متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطنى الحقيقى ." (1)

كما يعرف النموالاقتصادى أيضاً على أنه : " نتاج الموقف الوضعى ، وأنه يعود لمفهوم ضيق ، كمى وقابل للقياس ، متصل بالتغيرات عبر الوقت فى حجم الناتج الوطنى أو الدخل الوطنى فى شكله الاجمالى أو الفردى ، ومع أن هناك عوامل اقتصادية وغير اقتصادية تكمن وراء هذه التغيرات ، إلا أنها فى ذاتها تظل مفهوماً ذا طبيعة اقتصادية صافية ، فالنمو الفعلى يمكن تحقيقه بدون تحولات أساسية فى هيكلية وموقع القوى غير الاقتصادية ذات العلاقة بالنشاط الاقتصادى " .(2)

ويعرف النمو أيضاً بأنه : " عبارة عن معدل زيادة الانتاج أو الدخل الحقيقى فى دولة ما خلال فترة زمنية معينة ويعكس الاقتصادى التغيرات الكمية فى الطاقة الانتاجية ، ومدى إستغلال هذه الطاقة ، فكلما إرتفعت نسبة استغلال الطاقة الانتاجية المتاحة فى جميع القطاعات الاقتصادية ، ازدادت معدلات النمو فى الدخل الوطنى والعكس صحيح فى حال انخفاضها . " (3)

- **أنواع النمو الاقتصادى**

إذا كان النمو الاقتصادى يتشخص فى تلك الزيادة الحقيقية فى الناتج الوطنى الفردى خلال فترة زمنية معينة ، فانه يبقى أن نشير الى أنه يجب التمييز بين ثلاثة انواع من النمو (4)

(1-5-1) النمو الطبيعى :

هو عبارة عن ذلك النمو الذى يحدث فى صورة عمليات موضوعية فى مسارات تاريخية ، تتعاقب كما تتعاقب عمليات التاريخ الطبيعى ؛ وقد حدثت ظاهرة النمو الطبيعى تاريخياً من مجتمع الاقطاع الى مجتمع الرأسمالية ؛ ان المتتبع للتطور الحاصل فى المجتمعات التى تعرف بالمجتمعات النامية ، يلاحظ بأن هذه المجتمعات لم تحدث بها العمليات المذكورة سابقاً الا بصورة جزئية ، ونظراً لعدم تفوق الانتاج السلعى وعدم سيادته ، بحيث يقوم بتصفية الاسواق المفتتة الضيقة لحساب سوق واسع يكون بدوره أساساً لتطوير أكبر لفنون الانتاج وتنظيماته ، إن هذا النمط من النمو ذو مرونة كبيرة فى الإطار الإجتماعى والثقافى للبلدان الرأسمالية المتطورة ، بحيث تنتقل شرارة النمو بسرعة كبيرة من قطاع إلى آخر بموجب الترابطات الأمامية والخلفية وكذا اثر المضاعف والمعجل .

(2-5-1) النمو العابر

هو ذلك النمو الذى يفتقد إلى صفة الديمومة والثبات ، فهو يأتى كنتيجة لظهور عوامل طارئة عادة ما تكون عوامل خارجية ، لا تلبث وأن تختفى معها النمو الذى أحدثته .

يسود هذا النمط بشكل كبير فى الدول النامية ، حيث ينشأ كنتيجة لتوفر مؤشرات إيجابية مفاجئة فى تجارتها الخارجية سرعان ما تتلاشى بنفس السرعة التى ظهرت بها .

ان كون هذا النمو يحصل فى ظل بنى اجتماعية وثقافية جامدة ، فذلك يجعله غير قادر على خلق الكثير من آثار المضاعف والمعجل أو يؤدى فى احسن الأحوال إلى تكريس ظاهرة النمو بلا تنمية والتى تسود فى المجتمعات النامية عموماً ، والعربية على وجه الخصوص .

(3-5-1) النمو المخطط :

هو عبارة عن ذلك النمو الذى يكون نتيجة عملية تخطيط شاملة لموارد ومتطلبات المجتمع وترتبط قوة وفاعلية هذا النمط من النمو ارتباطاً وثيقاً بقدرات المخططين وواقعية الخطط المرسومة كما ترتبط أيضاً بفاعلية التنفيذ والمتابعة ومشاركة الجمهور فى عملية التخطيط فى كافة مستوياته

1. عجمية محمد عبد العزيز وآخرون ، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق ، الدار الجامعية ، مصر ، 2007 ، ص 73.
2. مشورب ابراهيم ، اشكالية التنمية فى العالم الثالث ، دار المنهل اللبنانى ، لبنان ، الطبعة الاولى ، 2006 ، ص 31 .
3. عريقات حربى محمد موسى ، التحليل الكلى ، دار وائل للنشر ، عمان الاردن ، الطبعة الاولى ، 2006 ، ص 268 .
4. -حبيب كميل والبنى حازم ، دراسات فى الانماء والتطور ، المؤسسة الحديثة للكتاب ، طرابلس لبنان ، 1997 ، ص 17

▪ (1-6) النظريات المتعلقة بالنمو الاقتصادى

(1-6-1) نظريات النمو الاقتصادى) النموذج الكلاسيكي للنمو الاقتصادي Classical Model (آدم سميث)

طرح آدم سميث النموذج الكلاسيكي للنموّ في كتابه الشهير ثروة الأمم (١٧٧٦) مُشيرًا إلى عدة عوامل تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي:

دور الأسواق في تحديد العرض والطلب.

-إنتاجية العامل حيث يحدد دخل الفرد درجة المهارة والحرفية والحكم الصائب التي يتم بها تنفيذ العمل في أي دولة.

دور التجارة في تعميق عملية "تخصيص العمل".

تزايد العوائد مع كبر حجم المشاريع الاقتصادية، حيث يؤدي تخصيص العمل على نطاق واسع كما نراه في المصانع الحديثة إلى زيادة الإنتاج.

ب- (ريكاردو ومالثوس)

قام هذان العالمان الكبيرَين بتطوير نموذج سميث الكلاسيكي حيث افترضا أنّ التغيّر التكنولوجي معامل "ثابت constant"، وأن زيادة المدخلات يمكن أن تؤدي إلى تناقص العوائد وفقًا لقانون العوائد المتناقصة. ولقد ترتّب على هذا النموذج تلك التنبؤات المتشائمة لمالثوس بأنّ عدد سكان هذا الكوكب سينمو بسرعة تفوق بكثير قدرة هذا العالم على إطعام سكانه. والحقيقة أنّ مالثوس لم يتمكن من إدراك مدى قوة التغيرات التكنولوجية على زيادة المحاصيل والمنتجات الغذائية.

(1-6-2) - نموذج الكلاسيكية الجديدة Solow and Swan Model

تشير النظرية الكلاسيكية الجديدة (exogenous Model) إلى أنّ زيادة رأس المال والعمل تؤديان في النهاية إلى تناقص العوائد، ولذلك فإنّ زيادة رأس المال ذات أثر مؤقت ومحدود على زيادة معدلات النمو الاقتصادي، وهناك مرحلة لن تؤدي فيها زيادة رأس المال مهما بلغت إلا إلى الإبقاء على معدل النمو الاقتصادي ثابتًا. وعلى هذا فإنه حتى نستطيع زيادة النمو الاقتصادي وفقًا لهذا النموذج علينا أن نقوم بما يلي:

- زيادة الاستثمار كنسبة في الناتج المحلي، أخذًا في الاعتبار أن لهذه الزيادة فترة محدودة، وبعدها سيعود معدّل النمو إلى مستواه الثابت، وذلك مع تناقص العوائد الحدّيّة للاستثمار.

(1-6-3) نموذج هاورد دومار HarrodDomar (الادخار والاستثمار)

يعد هذا النموذج، في الواقع، نوعًا أو شكلًا من أشكال نموذج الكلاسيكية الجديدة، والذي يركّز على اعتماد النمو على العلاقة بين الادخار والاستثمار، فإذا كان الاستثمار مثلًا هو العامل الأساسي في دفع النمو كما حدث في آسيا، فإننا يجب أن نضع في عين الاعتبار أنه في حالة حدوث مستويات مرتفعة بشكل مغالى به في أحد الاقتصادات، سعيًا وراء استخدامها في زيادة الاستثمار، سوف يتراجع النمو على عكس مما نظن لأنه لن يتبقى لدى الناس القدر الكافي من الدخل للإنفاق الكافي على الاستهلاك.

(1-6-4) نظرية النمو الاقتصادي الداخلي Endogenous Growth theory

يركز نموذج النمو الداخلي الذي طرحه بول رومر الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد عام ٢٠١٨ وروبرت لوكاس على فرضية أساسية وهي أنه خلافًا للأرض ورأس المال، فإن المعرفة knowledge لا تخضع لقانون العوائد المتناقصة، وأنه لكي تنمو الاقتصادات عليها أن تخفف تدريجيًا من اعتمادها على الموارد المادية والتوجّه نحو توسيع قاعدة المعارف لدى مواطنيها. وهنا يبرز مفهوم رأس المال البشري human capital، أي دور العمال الذين يتمتعون بمستوى عالٍ من المعرفة والتعليم والتدريب في زيادة معدلات التقدم التكنولوجي.

وفِي هذا الشأن، تُولي هذه النظرية أهمية كبيرة لضرورة قيام الحكومات بدورٍ نشط في تشجيع النمو التكنولوجي، وذلك لأنه وفقًا للنظرية الكلاسيكية للسوق فإنه تحت ضغوط تنافس الأسواق لن تجد الشركات أي حافز يدفعها للاستثمار في تكنولوجيات جديدة. وعلى الحكومات أن تدعم أنشطة البحوث والتطوير التي يقوم بها القطاع الخاص، وتشجيع المؤسسات التي تساهم في نشر المعارف مثل الجامعات.

ويمكن تلخيص النموذج في النقاط التالية:

1- التركيز على زيادة إنتاجية العامل؛ حيث ترى أنها ليست كغيرها من الموارد الاقتصادية لها عوائد متناقصة، بل لها عوائد متزايدة.

2- الاستثمار في رأس المال -كما تنبأ سولو- ليس له عوائد متناقصة في كل الحال، وأن الأمر مرتبط بنوع الاستثمار مثل الاستثمار في التكنولوجيا والتعليم.

هناك أهمية كبيرة للإبقاء على الاقتصاد منفتحًا على قوى التغيير من خلال تخفيض البيروقراطية ورفع الدعم.

(1-6-5) نظرية هاري جونسون

درس حونسون في نظرية تأثير كافة كافة أنواع النمو الاقتصادي على التجارة أو المبادلات الخارجية، وأنواع النمو الاقتصادي لديه ثلاثة هم النمو المحايد والنمو ذات التوجه الداخلي والنمو ذات التوجه الخارجي، والنمو المحايد يكون عندما يكون الزيادة في الدخل القومي نتاج للتنمية الاقتصادية مع زيادة في الواردات، أما إذا كان نمو الواردات أقل من نمو الدخل القومي يكون نمو ذو توجه خارجي أما إذا كان نمو الواردات أقل من نمو الدخل الوطني يكون نمو ذو توجه داخلي .

(1-6-6) الخلاصة:-

بعد عرض كل هذه النماذج التي يحاول علماء الاقتصاد عن طريقها فهم النمو الاقتصادي ووضع السياسات المناسبة لدفعه، ربما يجدر التأكيد هنا، من وجهة نظري، على أنه لا يوجد نموذج شامل ولا مجموعة قواعد محددة يمكن أن يهتدي، في ضوئها، رجال السياسة إلى السياسات السليمة، ويظل الأمر يعتمد على دراسة أفضل الممارسات التي طبقتها الدول، والتحليل العميق لوضع كل دولة على حدة في ضوء هذه النماذج دون الاستناد على واحد منها بمفرده.

(2) - تطور هيكل (الصادرات السلعية) خلال الفترة من (2000-2019

اولا تطور إجمالى الصادرات المصرية خلال الفترة من (2000-2015) : وهى الفترة التى سبقت برنامج الاصلاح الاقتصادى

سجل مؤشر الصادرات إرتفاع فى قيمته بشكل تصاعدى بداية من عام 2000 بقيمة 4693 مليون دولار حتى عام 2008 بقيمة صادرات 25966 مليون دولار مع تسجيل إنخفاض فى بعض الفترات مثلاً خلال عام 2009 بقيمة 24182 مليون دولار ثم يعاود للصعود مرة أخرى حتى يصل لأعلى قيمة خلال تلك الفترة وهو عام 2011 بقيمة 31582 مليون دولار ثم سجل تارة أخرى إنخفاضاً حتى يصل لنهاية الفترة بقيمة صادرات 21345 مليون دولار وبالتالى هناك نتائج ملموسة فى الميدان أدت الى تحسن إيجابى لهذا المؤشر . (1)

شهدت الصادرات المصرية إنخفاضاً متتالياً خلال الفترة (2011 – 2015) حيث كانت في عام 2011 حوالي 31582 مليون دولار، إنخفضت لتصل إلي 29417 مليون دولار في عام 2012، ثم استمر الإنخفاض لتصل الصادرات إلي 28779 مليون دولار في عام 2013، ثم 26812مليون دولار في عام 2014.

كما إنخفض إجمالي الصادرات في النصف الأول من عام 2015 ليصل إلي 11,225 مليار دولار مقارنة بـ 14,148 مليار دولار في النصف الأول من العام 2014 بمعدل إنخفاض وصل إلى 23%، الأمر الذي ينعكس بصورة مباشرة علىحجم التشغيل في مصر خاصة في القطاعات التي شهدت إنخفاض ملحوظ في حجم صادراتها.

ويظهر مدي تأثير الإنخفاض في الصادرات غير البترولية على التشغيل من خلال التعرف على مدى مساهمتها في الناتج وفي التشغيل ودرجة مرونة التشغيل بالنسبة لحجم الصادرات ، وبلغت نسبة الصادرات غير البترولية إلى إجمالي الصادرات حوالي 54,3%، الأمر الذي ينعكس بصورة مباشرة على حجم التشغيل في مصر خاصة في القطاعات التي شهدت إنخفاضاً ملحوظاً في حجم صادراتها.

تطور نسب تغطية الصادرات للواردات المصرية:-

إتسمت حصيلة الصادرات خلال الفترة من (2000-2015) بالتذبذب بين الإرتفاع والإنخفاض ، ويرجع ذلك إلى تداعيات الأزمة المالية العالمية والأحداث التيمرت بها البلاد ثورة 25 يناير.

---

(1) https://www.wto.org/english/res_e/statis_e/merch_trade_stat_e.htm

الجدول رقم(1)

تطور نسبه تغطية الصادرات للواردات المصرية خلال الفترة من (2000-2015)القيمه بالمليون دولار

البيان السنوات	الصادارات	الواردات	نسبة تغطية الصادرات للواردات%
2000	4693	13963	33,6
2001	4140	12720	32,5
2002	4662	12496	37,3
2003	6159	10892	56,5
2004	7680	12841	59,8
2005	10645	19811	53,7
2006	13719	20593	66,6
2007	16167	27031	59,8
2008	25966	52751	49,2
2009	24182	44912	53,8
2010	26331	53003	49,6
2011	31582	62282	50,7
2012	29417	69865	42,1
2013	28779	66666	43,1
2014	26812	71337	37,5
2015	21345	74369	28,7

المصدر: إعداد الطالب انطلاقاً من إحصائيات موقع United Nation, COMTRADE database

من الجدول السابق رقم (1) يتضح أن بلغت الصادرات حوالى 4693 مليون دولار عام 2000 حيث سجلت نسبة تغطية الصادرات للواردات حوالى 33,6% وفى عام 2005 بلغت حوالى 10645 مليون دولار حيث سجلت نسبة تغطية الصادرات للواردات حوالى 53,7% ، وفى عام 2010 بلغت حوالى 26331 مليون دولار حيث سجلت نسبة تغطية الصادرات للواردات حوالى 49,6% ، وكذلك عام 2015 بلغت حوالى 21345 مليون دولار حيث سجلت نسبة تغطية الصادرات للواردات حوالى 28,7%.

بلغت الصادرات حوالى 4693 مليون دولار عام 2000 حيث سجلت نسبة تغطية الصادرات السلعية للواردات حوالى 33,6% وفى عام 2005 بلغت حوالى 10645 مليون دولار حيث سجلت نسبة تغطية الصادرات للواردات حوالى 53,7% ، وفى عام 2010 بلغت حوالى 26331 مليون دولار حيث سجلت نسبة تغطية الصادرات للواردات حوالى 49,6% ، وكذلك عام 2015 تراجع مؤشر الصادرات إلى حوالى 21 مليار دولار بمقدار 5,5 مليار دولار مما أدى الى خفض نسبة تغطية الصادرات للواردات بحوالى 10% ويرجع لنفس السبب تراجع حصيلة الصادرات الغير بترولية حيث سجلت نسبة تغطية الصادرات للواردات حوالى 28,7%.

ثالثاً : تطور الصادرات القطاعية المصرية خلال الفترة من (2000-2015) :

نتطرق إلى التركيب السلعى لأكبر القطاعات لمعرفة مدى تطوره من بداية الفترة ومدى التغيرات على مستوى المنتجات المصدرة للقيام بتطوير المنتجات ذات التنافسية العالية وفقاً للمتطلبات التسويقية الدولية الحالية ،على العلم بأنه تعتبر صادرات أي دولة إحدي أهم مؤشرات التنمية وتقدم الصناعة بها ، ولذلك تتجه الدول المنتجة إلي زيادة صادراتها من أجل أن يكون لديها إحتياطي من النقد الأجنبي وبهدف تقليص العجز التجاري الذي قد ينتج عن زيادة ميزان الواردات عن الصادرات ؛ وقد سجلت مصر عجزاًبالميزان التجاري المصري زيادة سنوية بنسبة 21,9% في ديسمبر 2014 بسبب إرتفاع واردات البلاد وعلى رأسها الوقود مع تراجع بعض الصادرات .

الجدول رقم (2)

تطور الصادرات القطاعية المصرية وفقاً للتركيب السلعى خلال الفترة (2000-2015) القيمه بالمليون دولار

بيان / السنوات	2000	%	2005	%	2010	%	2015	%
منتجات زراعية	610	13	1180	11,1	5122	19,5	4945	23,2
الوقود والمنتجات التعدينية	2149	45,7	5757	54,1	9133	34,7	4792	22,5
صادرات صناعية (اجمالى)	1934	25	1643	15.4	7233	27.4	6890	32.2
المنسوجات	411	8,7	272	2,6	1292	4,9	1352	6,2
الملابس	313	6,6	184	1,7	1277	4,8	1229	5,8
الحديد والصلب	132	2,8	559	5,3	883	3,3	285	1,3
معدات اتصالات	4	0,1	12	0,1	17	0,1	781	3,7
الكترونيات	1	0,0	1	0,0	23	0,1	8	0,0
منتجات سيارات	4	0,1	37	0,3	98	0,4	78	0,4
معدات نقل	4	0,1	42	0,4	113	0,4	92	0,4
الكيماويات	310	6,6	536	5	3530	13,4	3065	14,4
أخرى	755	16,3	2065	19,4	4843	18,4	4718	22,1
المجموع	4693	100	10645	100	26331	100	21345	100

المصدر: إعداد الطالب انطلاقاً من إحصائيات موقع wto التالى
https://www.wto.org/english/res_e/statis_e/merch_trade_stat_e.htm

ويمكن الوقوف على إتجاه تطور الصادرات حسب القطاعات الرئيسية من خلال بيانات الجدول رقم (2) السابق حيث تبين من بداية الدراسة عام 2000 أن قطاع المنتجات الزراعية إحتل المرتبة الاولى حيث سجل أعلى قيمة بحوالى 610 مليون دولار بما يعادل 13% من اجمالى الصادرات لتلك الدراسة بعد الوقود والمنتجات التعدينية والتى قد ارتفعت الى 5122 مليون دولار فى عام 2010 وبنسبة 19,5 % من حصيلة الصادرات وذلك مروراً بعام 2005 الذى سجل قيمة 1180 مليون دولار وبنسبة 11,1% ونتيجة للأحداث التى مرت بها البلاد والتى أثرت على قيم المؤشر التى أدت إلى الإنخفاض بما يعادل 4945 مليون دولار وبنسبة 23,2% من حصيلة الصادرات .

فى اطار خطة وزارة التجارة والصناعة المصرية لزيادة القدرة التنافسية للصادرات الزراعية والصناعات المرتبطة بها فقد أصدر الوزير قرار بانشاء أول مركز تكنولوجى للحاصلات الزراعية والتصنيع الزراعى يتبع قطاع التنمية التكنولوجية بوزارة التجارة والصناعة وذلك من أجل العمل على توفير التكنولوجيا والتقنيات الحديثة اللازمة لتطوير عمليات ما قبل وبعد الحصاد ، لتقليل الفاقد من المحاصيل خاصة أثناء التخزين والحفاظ على جودة المنتج الزراعى وزيادة مساحة المنطقة المنزرعة من الحاصلات الزراعية وكذلك زيادة القيمة المضافة لتلك الحاصلات وخفض تكاليف الإنتاج وترشيد المياه المستخدمة وتحسين الإستفادة من المخلفات الزراعية ومخلفات التصنيع الزراعى ، الأمر الذى من شأنه زيادة القدرة التنافسية للصادرات المصرية محلياً وعالمياً . (1)

ويرجع الانخفاض في حجم الصادرات إلي عدد من المشكلات والتي يتمثل أهمها في : إنخفاض جودة البنية الأساسية ؛ التأثير السلبي للإضطرابات السياسية والأمنية التي أعقبت ثورة 25 يناير ، 3 يوليو 2013 وما ترتب عليه من إرتفاع في تكاليف المعاملات المتعلقة بصادرات القطاع ، نتيجة لإرتفاع تكلفة الشحن وتأخرها ، كذلك تدهور زراعة القطن محلياً مما أثر سلبياً على إنتاج القطاع ، وبخاصة في ظل إرتفاع أسعار القطن المحلي مقارنة بما يمكن إستيراده من دول أخرى مثل الهند وباكستان .

وجاء بالمرتبة الثانية فى الترتيب قطاع المنسوجات بقيمة 411 مليون دولار بنسبة 8,7% من حصيلة الصادرات ثم انخفض مؤشره فى عام 2005 ثم أخذ فى الارتفاع لأن وصل عام 2015 بقيمة 1352 مليون دولار بنسبة 6,2% من حصيلة صادرات.

ويليه بالمرتبة الثالثة قطاع الملابس الجاهزة حيث سجل مؤشره فى عام 2000 قيمة 313 مليون دولار بنسبة 6,6% ثم انخفض مؤشره فى عام 2005 حيث سجل 184 مليون دولار بنسبة 1,7% من حصيلة الصادرات ثم أخذ مؤشره فى الارتفاع فسجل أضعاف القيمه حتى وصل عام 2010 بقيمة 1277 مليون دولار بنسبة 4,8% من حصيلة الصادرات ثم أخذ فى الارتفاع الى أن سجل فى عام 2015 قيمة 1229 مليون دولار بنسبة 5,8% من حصيلة الصادرات .

ويليه فى المرتبة الرابعة قطاع الصناعات الكيماويات حيث سجل مؤشره فى بداية فترة الدراسة عام 2000 قيمة 310 مليون دولار بما يعادل نسبة 6,6% من حصيلة الصادرات ، ثم أخذ فى الإرتفاع فسجل مروراً بعام 2005 قيمة 536 مليون دولار بنسبة 5% من حصيلة الصادرات ، فأخذ أيضاً فى الإرتفاع حيث سجل قيمة 3530 مليون دولار بما يعادل نسبة 13,4% من حصيلة الصادرات ، ثم انخفض مؤشره الى قيمة 3065 مليون دولار بما يعادل نسبة 14,4% من حصيلة الصادرات .

وأهم الصناعات داخل قطاع الصناعات الكيماوية كما يلى :

إرتفاع صادرات الإسمدة بمعدل نمو بلغ 93% وشكلت نحو 34% من جملة صادرات قطاع الصناعات الكيماوية بقيمة بلغت 740 مليون دولار ، كذلك إرتفعت الصادرات من المواد الكيماوية (العضوية وغير العضوية) والكربون بمعدل 38% وشكلت نحو 30% من جملة صادرات القطاع بقيمة بلغت 643 مليون دولار .(1).

إنخفاض الصادرات من المنتجات الصيدلية بمعدل بلغ 34% لتصل قيمتها الى 455 مليون دولار خلال عام 2008 مقارنة بنحو 692 مليون دولار خلال عام 2007 .

ويليه فى المرتبة الخامسة قطاع الحديد والصلب حيث سجل فى بداية الفترة قيمة 132 مليون دولار بما يعادل نسبة 2,8% من حصيلة الصادرات ، فزاد مؤشره مروراً بعام 2005 حيث سجل 883 مليون دولار فى عام 2010 بنسبة 3,3% من حصيلة الصادرات الى أن أخذ مؤشره فى الإنخفاض فسجل فى عام 2015 قيمة 285 مليون دولار بنسبة 1,3% من حصيلة الصادرات .

ويمثل قطاع الوقود والمعادن ما يزيد علي 50% من إجمالي الصادرات المصرية إلي الاتحاد الأوربي- في عام 2011 (58%) ، و تعتبر الكيماويات و المنسوجات و الملابس والسلع الزراعية ثم الألات ووسائل النقل من أهم منتجات التصدير الأساسية ، و تأتي مصر في المرتبة الخامسة ، بعد الجزائر وأسرائيل ثم ليبيا تليها تونس، في الدول المصدرة للإتحاد الأوربي في المنطقة.(2)

الجدول رقم (3)

متوسط حركةالصادرات القطاعية المصرية وفقاً للتركيب السلعى خلال الفترة (2000-2015)القيمه بالمليون دولار

بيان / السنوات	2000	2005	2010	2015	المتوسط	المعدل %
منتجات زراعية	610	1180	5122	4945	2964,25	18,8
الوقود والمنتجات التعدينية	2149	5757	9133	4792	5457,75	34,6
المنسوجات	411	272	1292	1352	831,75	5,3
الملابس	313	184	1277	1229	750,75	4,8
الحديد والصلب	132	559	883	285	464,75	3
معدات اتصالات	4	12	17	781	203,50	1,3
الكترونيات	1	1	23	8	8,25	0,1
منتجات سيارات	4	37	98	78	54,25	0,3
معدات نقل	4	42	113	92	62,75	0,4
الكيماويات	310	536	3530	3065	1860,25	11,8
أخرى	755	2065	4843	4718	3095,25	19,6
المجموع	4693	10645	26331	21345	15753,50	100

المصدر: إعداد الطالب انطلاقاً من إحصائيات موقع wto التالى

https://www.wto.org/english/res_e/statis_e/merch_trade_stat_e.htm

نلاحظ من بيانات الجدول رقم (3) السابق أن قطاع الوقود والمنتجات التعدينية حقق أعلى متوسط لحركة الصادرات القطاعية بقيمة 5457,75 مليون دولار خلال الفترة ، وبنسبة الى إجمالى المتوسط 34,6%.

يليه قطاع المنتجات الزراعية حيث حقق متوسط حركة صادرات قطاعية بقيمة 2964,25 مليون دولار خلال الفترة ، وبنسبة الى إجمالى المتوسط 18,8%.

يليه قطاع الكيماويات والذى حقق متوسط حركة صادرات قطاعية بقيمة 1860,25 مليون دولار خلال الفتريليه قطاع المنسوجات والذى حقق متوسط حركة صادرات قطاعية بقيمة 831,75 مليون دولار خلال الفترة ، وبنسبة الى إجمالى المتوسط 5,3%.

يليه قطاع الملابس والذى حققمتوسط حركة صادرات قطاعية بقيمة 750,75 مليون دولار خلال الفترة ، وبنسبة الى إجمالى المتوسط 4,8%.

نلاحظ من بيانات الشكل رقم (3-1) السابق أن قطاع الوقود والمتجات التعدينية وقطاع المنتجات الزراعية قد حققا أعلى قيم متوسط لحركة الصادرات القطاعية بقيمة 5457,75 ، 2964,25 مليون دولار خلال الفترة ، وبنسبة الى إجمالى المتوسط 34,6% ، 18,8% على التوالى.

ة، وبنسبة الى إجمالى المتوسط 11,8%.

---

(1) أداء التجارة الخارجية ، مرجع سابق ، ص31.

(2) الانترنت : info@toggar.com " نظرة علي سوق الصادرات المصرية... بيانات و أرقام " .

ثانيا تطور إجمالى الصادرات المصرية خلال الفترة من (2016-2020) : وهى فترة بداية برنامج الاصلاح الاقتصادى

شهدت الصادرات المصرية تطور ملحوظ خلال هذه الفترة الخاصة وهى فترة بداية برنامج الاصلاح الاقتصادى، ويمكن تقسيم الصادرات السلعية إلى فرعين أساسيين هما الصادرات البترولية أو النفطية والصادرات الغير بترولية، ويمكن توضيحها كالتالي:

- **حصيلة الصادرات البترولية من إجمالي الصادرات المصرية: وقد زادت نسبة صادرات مصر النفطية بداية من عام 2019م حيث بلغت قيمتها 2.8 مليار دولار وهذه الزيادة ترجع إلى زيادة إنتاج مصر من المواد النفطية وإلى زيادة وإرتفاع الأسعار العالمية، إلا إنه خلال عام 2020م شهدت قيمة الصادرات المصرية النفطية إنخفاض وهذا راجع إلى الاوضاع العامة في السوق الدولية النفطية من زيادة حجم المعروض وإنخفاض الطلب مع جائحة كورونا، والجدول رقم (4) التالي يوضح تطور حجم الصادرات النفطية خلال فترة الدراسة (2016-2020):**

الجدول رقم (4)

السنة	إجمالي قيمة الصادرات النفطية (مليار دولار)	معدل الزيادة
2016	5.7	-
2017	6.6	15.4%
2018	8.8	33.1%
2019	2.8	57.6%
2020	3.9	95%

إعداد الباحث بناءاً على التقارير السنوية الصادرة من البنك المركزي المصري (2016-2019).

ونظراً للإرتفاع الذي حققته مصر في عام 2020م فإنه يرجع إلى زيادة إنتاج المنتجات البترولية بدلاً من تصدير النفط في صورته الخام، وقد أكدت الدولة أن مصر تسير نحو تحقيق الإكتفاء الذاتي في المواد البترولية، يساهم القطاع الخاص في الصناعة النفطية في الصادرات بنسبة تتعدى 35% ثم يأتي القطاع العام الذي يشارك بنسبة تتعدى 33%، وأخيراً القطاع الاستثماري التي تبلغ نسبة مساهمته حوالي 31.8%.

- **حصيلة الصادرات السلعية غير البترولية من إجمالي الصادرات المصرية**

أما عن بقية الصادرات السلعية الآخرى بعيداً عن المنتجات البترولية والتي تمثل ثلثي إجمالي الصادرات السلعية، ويمكن توضيح حجم التطور في هذه الصادرات خلال فترة الدراسة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (5)

السنة	إجمالي حجم الصادرات السلعية غير النفطية (مليار دولار)	معدل الزيادة / النقص
2016	13	–
2017	15.1	16.2%
2018	17.1	12.7%
2019	16.9	-0.7%
2020	25.295	80%

إعداد الباحث بناءاً على التقاريرر السنوية الصادرة من البنك المركزي المصري (2016-2019).

ويتضح من الجدول رقم (5) حجم هذا التطور في الصادرات السلعية الغير النفطية وارتفاعها من 13 مليار دولار فى عام 2016 الى 25.295 مليار فى عام 2020 بمعدل نمو بلغ نحو 52% .

- والصادرات السلعية الغير نفطية صنفها تقرير البنك المركزي(2) إلى ثلاثة أنواع رئيسية هي:

❖ المواد الخام: والجدول رقم (6)التالي يوضح تطور صادرات مصر من المواد الخام خلال فترة الدراسة:

الجدول رقم (6)

السنة	إجمالي حجم الصادرات السلعية من المواد الخام (مليار دولار)	معدل الزيادة / النقص
2016	1.6	–
2017	1.7	,0625
2018	2	,176
2019	2.4	,2
2020	3	,25

إعداد الباحث بناءاً على التقاريرر السنوية الصادرة من البنك المركزي المصري (2016-2019).

وتتركز أهم الصادرات المصرية من المواد الخام في الإنتاج الزراعي من الفواكه الطازجة أو المجففة والقطن الخام والجلود.

❖ السلع نصف المصنعة: والجدول رقم (7) التالي يوضح تطو الصادرات المصرية من السلع نصف المصنعة خلال فترة الدراسة كما يلي:

الجدول رقم (7)

السنة	إجمالي حجم الصادرات السلعية من السلع نصف مصنعة (مليار دولار)	معدل الزيادة / النقص
2016	2.7	-
2017	4	,48
2018	4.3	,075
2019	3.7	- ,139
2020	5	,351

إعداد الباحث بناءاً على التقاريرر السنوية الصادرة من البنك المركزي المصري (2016-2019).

ومن أهم هذه السلع الزيوت والشحوم والذهب والحديد والدهون الحيوانية والنباتية.

❖ السلع تامة الصنع: ويمكن التعرف على تطور الصادرات تامة الصنع من خلال الجدول رقم (8) التالي:

الجدول رقم (8)

السنة	إجمالي حجم الصادرات السلعية من السلع تامة الصنع (مليار دولار)	معدل الزيادة / النقص
2016	8.6	-
2017	9.3	,081
2018	10.6	,140
2019	10.6	0
2020	13	,22

إعداد الباحث بناءاً على التقاريرر السنوية الصادرة من البنك المركزي المصري (2016-2019).

أما عن توزيع الصادرات بشكل عام بين القطاعات الاقتصادية المختلفة لعام 2020م يمكن توضيحها من خلال الجدول رقم (9) التالي:

الجدول رقم (9)

القطاع	حجم صادرات القطاع (مليار دولار)
قطاع مواد البناء والصناعات المعدنية	6.149

قطاع الأسمدة والمواد الكيماوية	6.161
قطاع الصناعات الغذائية	3.419
قطاع المواد والسلع الهندسية	2.312
القطاع الزراعي	2.298
قطاع الملابس الجاهزة	1.452
قطاع الغزل والمنسوجات	762 مليون دولار
قطاع الورق والطباعة والتغليف	578 مليون دولار
قطاع المستلزمات والصناعات الطبية	548 مليون دولار
قطاع المفروشات	494 مليون دولار
قطاع الآثاث	244 مليون دولار
قطاع السلع والمنتجات الجلدية	52 مليون دولار

وفي الإجمال يمكن توضيح أهم الصادرات المصرية السلعية بشكل عام من خلال الجدول رقم (10)التالي:

اسم المنتج/ المادة	الأهمية النسبية له من إجمالي الصادرات
المصوغات الذهبية سواء خام أو مشكل	7.61%
الحمضيات الطازجة والمجففة	6.40%
الأسمدة	3.08%
الكابلات والأسلاك	4.42%
الزيوت النفطية	3.88%
البطاطس	2.31%
الشاشات وأجهزة العرض	2.79%
الحديد والصلب	0.48%
الملابس الجاهزة	1.96%
المواد العطرية	1.41%
الأثاث	1.60%
الإثيلين	0.51%
مستحضرات النظافة	0.74%

إعداد الباحث بناءاً على التقارير السنوية الصادرة من البنك المركزي المصري (2016-2019).

الجدول رقم (10)

أما عن التوزيع الجغرافي للصادرات المصرية تركزت في 15 سوق تصديري حيث بلغت الأهمية النسبية لهذه الأسواق الأساسية التي توجه إليها الدولة المصرية صادراتها نحو 65.31%، (3) ويمكن توضيح المقارنة بين التوزيع الجغرافي للصادرات المصرية لعامي 2012م و2018م من خلال الجدول رقم (11) التالي:

الجدول رقم (11)

التوزيع الجغرافي للصادرات المصرية 2012م	التوزيع الجغرافي للصادرات المصرية 2020م
- السوق الإماراتي (626 مليون دولار). - السوق التركي (456.82 مليون دولار) - السوق السعودي (388.48 مليون دولار). - السوق الإيطالي (382.4 مليون دولار). - سوق الولايات المتحدة الأمريكية (283.54 مليون دولار).	- الإمارات العربية المتحدة (2.88 مليار دولار). - المملكة العربية السعودية (1.700 مليار دولار). - تركيا (1.614 مليار دولار). - الولايات المتحدة الأمريكية (1.556 مليار دولار). - إيطاليا (1,268 مليار دولار)

إعداد الباحث بناءاً على التقاريير السنوية الصادرة من البنك المركزي المصري (2016-2019).

ويمكن توضيح هذه المقارنة من خلال الشكل التالي:

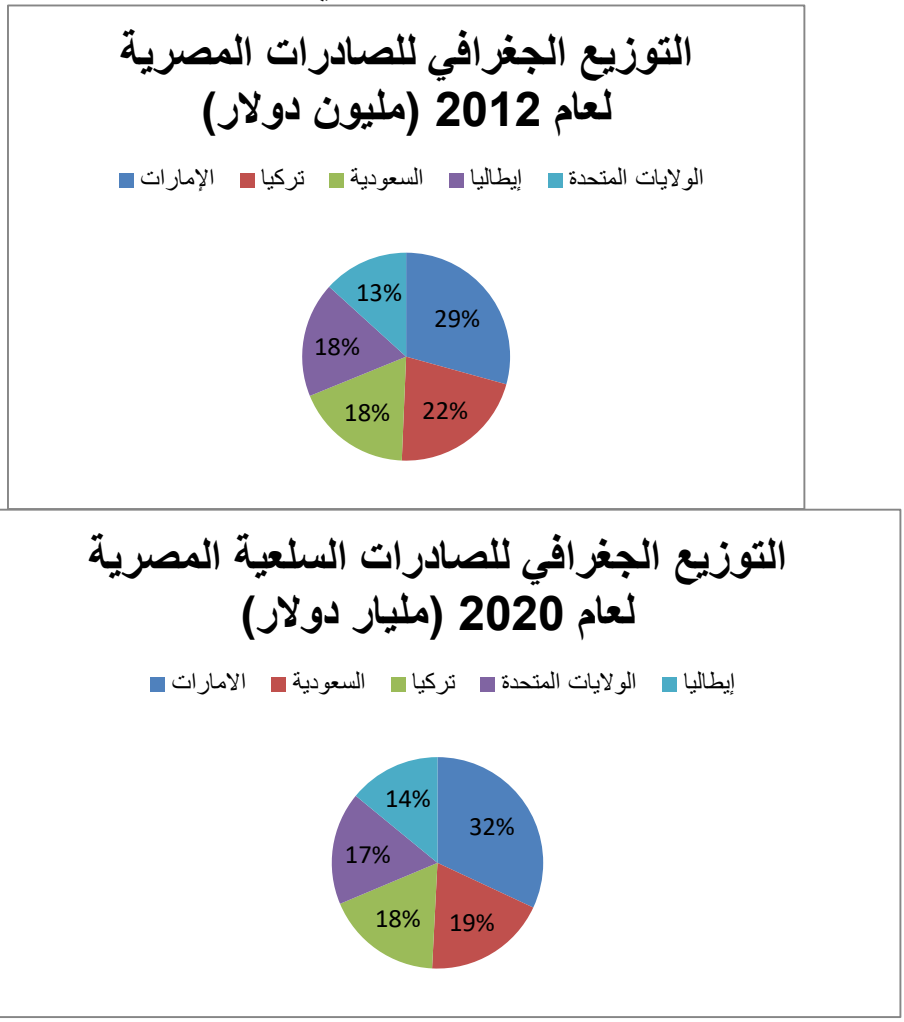

شكل رقم (1) بيان مقارن يوضح مقدار التغير فى التوزيع الجغرافى للصادرات المصرية بين عامى 2012 و 2020

---

(1) https://www.wto.org/english/res_e/statis_e/merch_trade_stat_e.htm

(2) موقع البنك المركزي المصري، https://www.cbe.org.eg/

(3) التقارير السنوية للبنك المركزي المصري لأعوام (2016-2019م).

(3) - تطور هيكل (الواردات السلعية) خلال الفترة من (2000-2019)

اولا : تطور إجمالى الواردات المصرية خلال الفترة من (2000-2015) : وهى الفترة التى سبقت برنامج الاصلاح الاقتصادى

نلاحظ أن الواردات المصرية مرت بحالة من التذبذب والتأثر بالأحداث الخارجية السياسية منها والاقتصادية ؛ سواءاً داخل مصر أو خارجها ، لذا نستعرض فى هذا الجزء تطور حركة الواردات المصرية مع تحليل لهيكلها السلعى ، بالاضافة إلى متابعة حركة الواردات القطاعية وتحليلها خلال الفترة من (2000-2015) . (1)

الجدول رقم (12)

تطور نسبه تغطية الصادرات للواردات المصرية خلال الفترة من (2000-2015)القيمه بالمليون دولار

البيان السنوات	الصادارات	الواردات	نسبة تغطية الصادرات للواردات%
2000	4693	13963	33,6
2001	4140	12720	32,5
2002	4662	12496	37,3
2003	6159	10892	56,5
2004	7680	12841	59,8
2005	10645	19811	53,7
2006	13719	20593	66,6
2007	16167	27031	59,8
2008	25966	52751	49,2
2009	24182	44912	53,8
2010	26331	53003	49,6
2011	31582	62282	50,7
2012	29417	69865	42,1
2013	28779	66666	43,1
2014	26812	71337	37,5
2015	21345	74369	28,7

شهدت الواردات المصرية حالة من التذبذب خلال هذه الفترة ، حيث حققت فى بداية الفترة واردات قيمتها 13963 مليون دولار ثم أخذت فى التذبذب فى الانخفاض والارتفاع خلال الفترة حتى وصلت الى 52751 مليون دولار عام 2008 ، ثم توالت موجة الانخفاض والارتفاع حتى وصلت بنهاية الفترة عام 2015 حيث حققت واردات بقيمة 74369 مليون دولار كما هو موضح بالجدول رقم (12) .

تطور الوردات حسب القطاعات الرئيسية :-

بالنظر الى الهيكل السلعى للواردات المصرية خلال فترة الدراسة يلاحظ استمرار التركيز على استيراد السلع والمنتجات للأغراض الانتاجية وهو ما يتفق مع الاتجاه نحو التوسع فى الاستثمار لتحقيق معدلات أعلى للنمو .

الجدول التالى رقم (13)
تطور الواردات السلعة المصرية خلال الفترة (2000-2015)

بيان / السنوات	2000	%	2005	%	2010	%	2015	%
منتجات زراعية	4195	29,8	4790	24,2	11850	22,4	15113	20,3
الوقود والمنتجات التعدينية	1398	9,8	3328	16,8	9366	17,5	13658	18,3
واردات صناعية (اجمالى)	4100	27.8	6353	32	22066	31.5	31977	43.1
المنسوجات	206	1,5	344	1,7	2035	4	2522	3,5
الملابس	11	0,1	18	0,1	608	1,1	1140	1,5
الحديد والصلب	558	4	1170	5,9	3360	6,2	3922	5,3
معدات اتصالات	349	2,5	581	2,9	1421	2,7	2569	3,5
الكترونيات	205	1,5	263	1,3	503	1	502	0,7
منتجات سيارات	512	3,6	826	4,2	3686	7	5797	7,8
معدات نقل	638	4,5	914	4,6	4147	7,8	6563	8,8
الكيماويات	1621	11,5	2237	11,3	6306	12	8962	12
أخرى	4540	32,5	5340	27	9721	18,3	13621	18,3
المجموع	13963	100	19811	100	53003	100	74369	100

المصدر: من إعداد الطالب انطلاقاً من إحصائيات موقع wto التالى
https://www.wto.org/english/res_e/statis_e/merch_trade_stat_e.htm

يتضح من بيانات الجدول السابق رقم (13) أن حالة التذبذب التى مرت بها الواردات خلال فترة الدراسة ، حيث تم رصد تزايد الواردات بإختلاف النوعية على أثر الأزمة المالية العالمية على النحو التالى :

- ❖ إحتل قطاع المنتجات الزراعية المرتبة الأولى فى الواردات حسب القطاعات الرئيسية بدون البترول خلال فترة الدراسةحيث سجل أعلى قيمة بحوالى 4195مليون دولار بما يعادل 29,8% من إجمالى الواردات لعام 2000، والتى قدإرتفعت إلى 4790 مليون دولار فى عام 2005 وبنسبة 24,2 % من إجمالى الواردات وذلك مروراً بعام 2010 الذى سجل قيمة 11850 مليون دولار وبنسبة 22,4% إلى أن حققت قيمة 15113 مليون دولار وبنسبة 20,3% من إجمالى الواردات لعام 2015 .

-

- ❖ وجاء فى المرتبة الثانية قطاع الكيماويات بقيمة واردات 1621 مليون دولار بما يعادل نسبة 11,5% من إجمالى الواردات ، وإستمرت نتائج هذا القطاع فى الزيادة إلى أن وصلت لنهاية فترة الدراسة عام 2015 بقيمة 8962 مليون دولار بما يعادل نسبة 12% من إجمالى الواردات المصرية .
- ❖ وجاء فى المرتبة الثالثة قطاع معدات النقل حيث حقق زيادة أيضاً من بداية الفترة عام 2000 بقيمة 638 مليون دولار بما يعادل نسبة 4,5 % من إجمالى الواردات حتى وصل لعام 2015 بقيمة 6563 مليون دولار بما يعادل 8,8 % من إجمالى الواردات المصرية .
- ❖ وجاء فى المرتبة الرابعة قطاع الحديد والصلب والذى زاد خلال الفترة من 558مليون دولار إلى 3922 مليون دولار بنسبة (4% : 5,3%).

❖ **وجاء فى المرتبة الخامسة قطاع منتجات السيارات والذى زاد خلال الفترة من 512مليون دولار إلى 5797 مليون دولار بنسبة (3,6% : 7,8%).**

الجدول رقم (14)
متوسط حركة الواردات السلعية المصرية خلال الفترة (2000-2015)

بيان / السنوات	2000	2005	2010	2015	المتوسط	المعدل %
منتجات زراعية	4195	4790	11850	15113	8987	22,2
الوقود والمنتجات التعدينية	1398	3328	9366	13658	6937,50	17,2
المنسوجات	206	344	2035	2522	1276,75	3,2
الملابس	11	18	608	1140	444,25	1,1
الحديد والصلب	558	1170	3360	3922	2252,50	5,6
معدات اتصالات	349	581	1421	2569	1230	3
الكترونيات	205	263	503	502	368,25	1
منتجات سيارات	512	826	3686	5797	2705,25	6,7
معدات نقل	638	914	4147	6563	3065,50	7,6
الكيماويات	1621	2237	6306	8962	4781,50	11,8
أخرى	4540	5340	9721	13621	8305,50	20,6
المجموع	**13963**	**19811**	**53003**	**74369**	**40354**	**100**

المصدر: من إعداد الطالب انطلاقاً من إحصائيات موقع wto التالى
https://www.wto.org/english/res_e/statis_e/merch_trade_stat_e.htm

نلاحظ من بيانات الجدول(14) أن قطاع المنتجات الزراعية حقق أعلى متوسط لحركة الواردات القطاعية بقيمة 8987 مليون دولار عن الفترة ، وبنسبة الى إجمالى المتوسط 22,2%.

يليه قطاع الوقود والمنتجات التعدينية الذى حقق متوسط حركة الواردات بقيمة 6937,5 مليون دولار عن الفترة ، وبنسبة الى إجمالى المتوسط17,2%.

يليه قطاع الكيماويات والذى حقق متوسط حركة الوارداتبقيمة 4781,5 مليون دولار خلال الفترة ، وبنسبة الى إجمالى المتوسط 11,8%.

يليه قطاع الحديد والصلب الذى حقق متوسط حركة الوارداتبقيمة 2252,5 مليون دولار عن الفترة ، وبنسبة الى إجمالى المتوسط 5,6% .

نلاحظ أن قطاع المنتجات الزراعية وقطاع الوقود والمنتجات التعدينية قد حققا أعلى قيم متوسط لحركة الصادرات القطاعية بقيمة 8987 ، 6937,5 مليون دولار خلال الفترة ، وبنسبة الى إجمالى المتوسط 22,2% ، 17,2% على التوالى.

ثانيا - تطور إجمالى االواردات المصرية خلال الفترة من (2016-2019) : وهى فترة بداية برنامج الاصلاح الاقتصادى

أما عن تناولنا لهيكل الواردات السلعية نتعرض له وفقاً لنفس التقسيم الخاص بالصادرات بين الواردات البترولية والوادرات الغير بترولية، ونوضح هذا بالأرقام والإحصائيات خلال فترة بداية برنامج الاصلاح الاقتصادى فيما يلي:

اولا الواردات السلعية البترولية خلال الفترة (2016-2020)

ومن أجل التعرف على تطور الوادرات النفطية المصرية خلال فترة الدراسة من خلال الجدول رقم (15) التالي:

الجدول رقم (15)

السنة	إجمالي حجم المدفوعات عن الواردات السلعية النفطية (مليار دولار)	معدل الزيادة / النقص
2016	9.5	-
2017	11.2	20.5%
2018	12.5	3.9%
2019	11.5	-7.5%
2020	6.383	-32.3%

من إعداد الباحث بناءاً على التقاريير السنوية الصادرة من البنك المركزي المصري (2016-2019).

وهذا التراجع في قيمة المدفوعات للواردات النفطية يرجع إلى بداية تحقيق الإكتفاء الذاتي فضلاً على أن الإجراءات الإحترازية التي إتخذتها الدولة خلال عام 2020م لمنع تفشي الوباء أدت إلى حدوث شلل جزئي في كافة القطاعات الاقتصادية وبالتالي تقليل الطلب على النفط بشكل عام مما أدى إلى إنخفاض الواردات النفطية.

ثانيا الواردات السلعية الغير بترولية خلال الفترة (2016-2020)

يمكن التعرف على طبيعة التطور في هيكل الواردات المصرية خلال فترة الدراسة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (16)

السنة	إجمالي حجم المدفوعات عن الواردات السلعية الغير نفطية (مليار دولار)	معدل الزيادة / النقص
2016	48.1	-
2017	45.9	-4.5%
2018	50.6	7.7%
2019	55	8.6%
2020	63.587	12%

إعداد الباحث بناءاً على التقاريير السنوية الصادرة من البنك المركزي المصري (2016-2019).

ونلاحظ من خلال الجدول السالف الذكر أن هناك زيادة كبيرة في حجم الواردات لعام 2020م وهذا يعود إلى تباطؤ الصناعات المحلية نتيجة للأزمة الراهنة وتوقف العديد من القطاعات الاقتصادية إما بشكل جزئي أو بشكل كامل، والواردات السلعية صنفها تقرير البنك المركزي المصري إلى عدة أنواع، نذكرها كالتالي:

- المواد الخام: ويمكن التعرف على تطور المواد الخام في هيكل الواردات السلعية من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (17)

السنة	حجم الواردات من المواد الخام (مليار دولار)	معدل الزيادة / النقص
2016	6.3	-
2017	6.2	14.2%
2018	5.9	-4%
2019	6.1	4%
2020	2.9	-54.7%

إعداد الباحث بناءاً على التقاريير السنوية الصادرة من البنك المركزي المصري (2016-2019).

ومن أهم المواد الخام من الواردات تتمثل في القمح وخام الحديد وخشب البامبو والفحم وقصب السكر

❖ السلع الإستهلاكية: وتتمثل السلع الإستهلاكية في المواد والمنتجات الموجهة إلى المستهلك النهائي ولا تدخل في أي عملية إنتاجية ويمكن معرفة نسبة السلع الإستهلاكية من إجمالي هيكل الواردات من خلال الجدول رقم (18) التالي:

الجدول رقم (18)

السنة	حجم الواردات من السلع الإستلاكية (مليار دولار)	معدل الزيادة / النقص
2016	14.3	-
2017	12.6	-.118
2018	13	.0317
2019	14.9	.146
2020	13	-.127

إعداد الباحث بناءاً على التقاريير السنوية الصادرة من البنك المركزي المصري (2016-2019).

أن السلع الإستهلاكية تنقسم إلى قسمين سلع معمرة وسلع غير معمرة وتتمثل السلع المعمرة في السيارات والأجهزة الكهربائية والمنزلية في حين أن السلع الغير معمرة تتمثل في المواد والسلع الغذائية بكافة أنواعها.

❖ السلع الإستثمارية: وبالنظر إلى التقارير السنوية الصادرة عن البنك المركزي المصري خلال فترة الدراسة نتعرف على التطور في هيكل الواردات فيما يتعلق بالسلع الاستثمارية من خلال الجدول رقم (1) التالي:

❖ الجدول رقم (19)

السنة	حجم الواردات من السلع الإستثمارية (مليار دولار)	معدل الزيادة / النقص
2016	9.6	-
2017	8.8	-.0333
2018	8.9	.0113
2019	10.6	.191
2020	12	.132

إعداد الباحث بناءاً على التقاريير السنوية الصادرة من البنك المركزي المصري (2016-2019).

والجدول السابق رقم (2-5) يوضح زيادة في حجم السلع الاستثمارية التي تستوردها مصر خلال عام 2020م مقارنة بعام 2016م، ومن أهم السلع الاستثمارية التي تستوردها مصر هي الآلات والأجهزة التي تدخل في المصانع والأجهزة الإلكترونية مثل الهواتف الذكية والحواسيب.

❖ السلع الوسيطة: ونتابع تطور هيكل السلع الوسيطة من إجمالي الواردات المصرية خلال الفترة (2016-2020م) من خلال الجدول رقم (20) التالي:

الجدول رقم (20)

السنة	حجم الواردات من السلع الوسيطة (مليار دولار)	معدل الزيادة / النقص
2016	14.3	-
2017	15.7	.097
2018	19.8	.261
2019	21	.060
2020	18	-.142

إعداد الباحث بناءاً على التقاريير السنوية الصادرة من البنك المركزي المصري (2016-2019).

وقد شهد عام 2020م تراجع في حجم الواردات من السلع الوسيطة ومن أهم السلع الوسيطة التي شهدت تراجعاً الحديد ومشتقاته والأخشاب ومشتقاته والمستلزمات الخاصة بالصناعات الأولية. (موقع اليوم السابع).

أما عن التوزيع القطاعي للواردات يتم توزيعه بين القطاع الخاص والقطاع الخاص والقطاع الاستثماري ويمكن معرفة مشاركة كل قطاع في حجم الواردات الداخلة إلى الدولة خلال فترة الدراسة من خلال الجدول رقم (21) التالي:

الجدول رقم (21)

السنة	القطاع الخاص (مليار دولار)	القطاع العام (مليار دولار)	القطاع الاستثماري (مليار دولار)
2016	63.4	16.3	4.8
2017	34.3	18.3	4.5
2018	37.8	20.5	4.8
2019	41	19.2	6.3
2020	-	-	-

إعداد الباحث بناءاً على التقاريير السنوية الصادرة من البنك المركزي المصري (2016-2019).

ونلاحظ من خلال الجدول رقم (20) السابق أن القطاع الخاص من أكبر القطاعات التي تشارك في ثم القطاع الحكومي وأخيراً القطاع الاستثماري، وتتنوع هذه الواردات بين واردات نفطية وآخرى غير نفطية.

1. التوزيع الجغرافي للواردات السلعية المصرية

أما من خلال المقارنة بين اتجاهات الواردات السلعية المصرية بين عامي 2012 وعام 2020، يمكن توضيحها من خلال الشكل رقم (2) التالي:

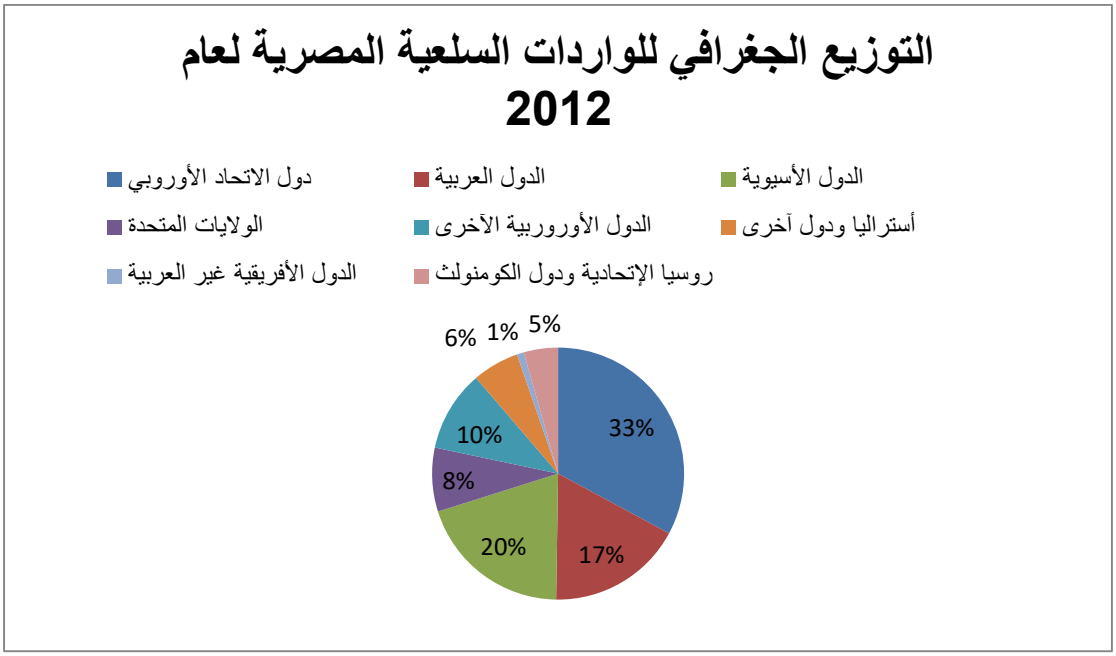

الشكل رقم (2)

من إعداد الباحث بناءاً على التقاريير السنوية الصادرة من البنك المركزي المصري (2016-2019).

ومن خلال الرسم السابق نرى أن أكبر مورد لمصر هو الإتحاد الأوروبي ثم الدول الأسيوية، ومن أهم الدول الأوروربية الموردة لمصر ألمانيا ثم بريطانيا تليها هولندا وإيطاليا وأهم الواردات تتمثل في المنتجات النفطية والطبية مثل الأدوية والحديد والصلب والقمح والمنتجات الكيماوية والأجهزة الكهربائية والإلكترونية والخشب ومشتقاته مثل الأثاث، وأكبر الموردين من الدول الآسيوية لمصر هي الصين ثم الهند ثم كوريا الجنوبية وأهم واردات مصر من الدول الآسيوية تتمثل في الملابس الجاهزة والشحوم والزيوت النباتية والحيوانية والسيارات، أما عن أكثر الدول التي تصدر إلى مصر هي

الكويت ثم المملكة العربية السعودية ثم الإمارات العربية المتحدة وأهم الواردات متمثلة في النفط ومشتقاته والمواد الكيماوية العضوية وغير العضوية والحديد والصلب.

أما الشكل التالي رقم (3) يمثل التوزيع الجغرافي للواردات لعام 2020:

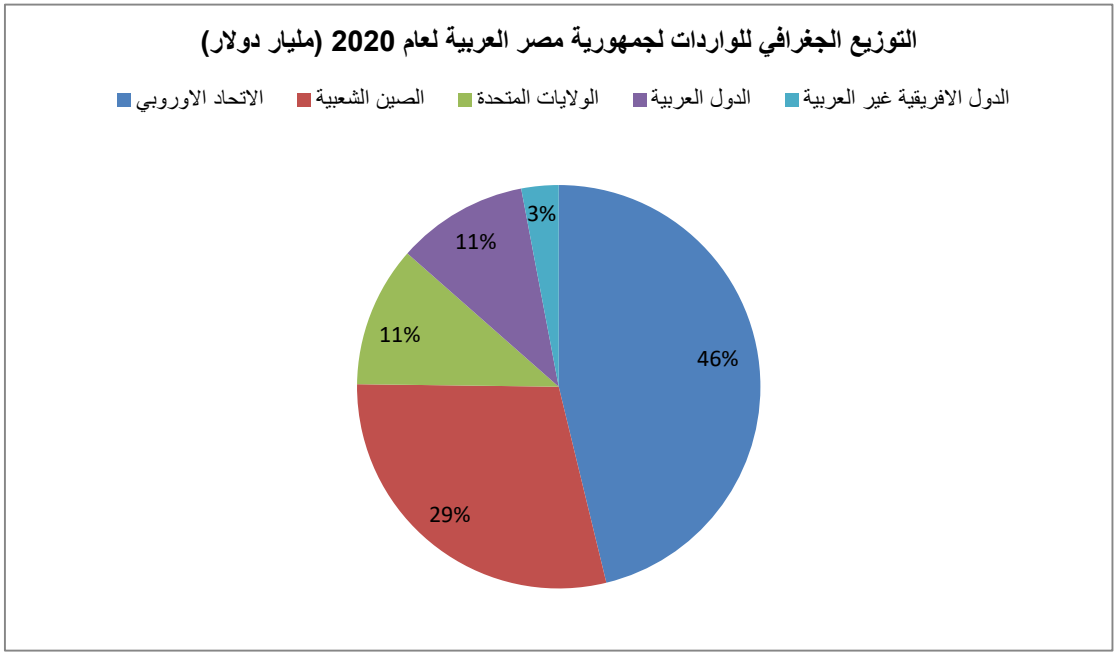

شكل رقم (3)

١ إعداد الباحث بناءاً على التقاريير السنوية الصادرة من البنك المركزي المصري (2016-2019).

أما عن أهم المنتجات التي استوردتها مصر خلال عام 2020م يمكن التعرض لها في الجدول رقم (22) التالي:

الجدول رقم (22)

القطاع الإنتاجي	حجم مساهمته في إجمالي الواردات
قطاع السلع الهندسية	17,790 مليار دولار
قطاع الأسمدة والكيماويات	9,544 مليار دولار
قطاع الصناعات المعدنية ومواد البناء	8,304 مليار دولار
قطاع الصناعات الغذائية	6,764 مليار دولار
قطاع المحاصيل الزراعية	6,598 مليار دولار
قطاع الصناعات الطبية	3,704 مليار دولار
قطاع المنسوجات والغزل	3,826 مليار دولار
قطاع الورق والطباعة والتغليف	1,530 مليار دولار
قطاع الاثاث	1,382 مليار دولار
قطاع الملابس الجاهزة	414 مليون دولار
قطاع المفروشات	202 مليون دولار
قطاع المنتجات الجلدية	162 مليون دولار

من إعداد الباحث بناءاً على التقاريرر السنوية الصادرة من البنك المركزي المصري (2016-2019).

---

(1) https://www.wto.org/english/res_e/statis_e/merch_trade_stat_e.htm

(2) موقع البنك المركزي المصري، https://www.cbe.org.eg/

(3) التقارير السنوية للبنك المركزي المصري لأعوام (2016-2019م).

(4) انعكاسات تطور هيكل (الصادرات والواردات السلعية) على معدلات النمو الاقتصادي فى مصر خلال الفترة من (2000-2020)

من الناحية الاقتصادية هناك علاقة تربط دائماً بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي وهذه العلاقة تسير في أحد إتجاهين أساسيين، وهذان الإتجاهان هما:

- الإتجاه الأول:يرى أن التجارة الخارجية تساعد على تشجيع وتدعيم النمو الاقتصادي وبالتالي كلما قامت الدولة بزيادة حجم صادراتها وتنوعيها كلما ساعد على زيادة معدل النمو الاقتصادي.
- الإتجاه الثاني: هذا الإتجاه يرى ضرورة التركيز على تحفيز النمو الاقتصادي وهذا من خلال التركيز على تدعيم القطاعات السلعية وهذا يقود إلى زيادة حجم الصادرارت وتقليل حجم الواردات.

وكما أن التجارة الخارجية من خلال تحفيز الصادرات تساعد على تدعيم النمو الاقتصادي بالشكل الإيجابي، فإن تأثير التجارة الخارجية في بعض الأحيان يكون سلبي على النمو الاقتصادي وهذا عندما يكون معدل النمو في الصادرات يكون بشكل غير كافي في كافة القطاعات الاقتصادية السلعية وبالتالي تركز عملية التنمية على ضخ الاستثمارات خاصة الاستثمارات الداخلية وفي حالة إنخفاض حجم الإدخارات الداخلية يمكن اللجوء إلى التمويل الخارجي أي الاستثمارات الخارجية من أجل دعم عملية التنمية الاقتصادية، وبالتالي يمكن توضيح طبيعة العلاقة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي من خلال النقاط التالية:

- إن عملية التنمية والنمو الاقتصادي تستدعي تنمية القطاعات الاقتصادية المختلفة وبالتالي الحاجة إلى العديد من السلع الاستثمارية والوسيطة التي تدخل في العملية الإنتاجية وفي الأغلب هذه النوعية من السلع لا تتوافر في الدول النامية وبالتالي يتم إستيرادها من الخارج وهذا من شأنه أن يقود إلى زيادة حجم الواردات.
- عملية التنمية والنمو الاقتصادي تحتاج إلى زيادة حجم إنتاجية السلع المختلفة وبالتالي الحاجة إلى إتمام العملية الإنتاجية وهذا يستدعي الحاجة إلى إستيراد العناصر الإنتاجية من الخارج وبالتالي يتم الإعتماد على التجارة الخارجية في الحصول على هذه العناصر.
- زيادة الصادرات وبالتالي زيادة حجم الطاقة الإنتاجية يقود إلى زيادة فرص التشغيل وبالتالي زيادة معدل الإستهلاك وهذا يقود إلى زيادة الحادة إلى إستيراد مزيد من السلع الإستهلاكية.
- إن توسع السوق الدولي للدولة من خلال التجارة الخارجية مما يقود إلى توسيع حجم الإنتاج مما يقود إلى زيادة حجم الدخل المحلي.
- عملية التنمية والنمو الاقتصادي تقود إلى إحداث تغيير في أنماط الإستهلاك لأفراد المجتمع وهذا نتيجة لتغيير في الأوضاع المعيشية وزيادة التعامل مع العالم الخارجي وإكتشاف سلع جديدة وزياد وسائل التواصل تقود إلى زيادة حجم الإستهلاك وبالتالي الحاجة إلى إستيراد مزيد من السلع.

ومن خلال الجدول رقم (22) التالي: نستطيع ان نرصد الارتفاع المستمر والمتفاقم فى العجز فى الميزان التجارى والتذبذب الواضح والمتفاوت فى معدلات النمو الاقتصادى خلال العشر سنوات الاولى من الدراسة وتحديدا خلال الفترة من (2000-2010) .

الجدول رقم(23)

السنة	الصادرات (مليون دولار)	الواردات (مليون دولار)	الميزان التجاري		معدل النمو الاقتصادي
			الفائض	العجز	
2000	4693	13963		8270	5.383
2001	4140	12720		7780	3.524
2002	4662	12496		7834	3.186
2003	6159	10892		4733	3.193
2004	7680	12841		5161	4.092
2005	10645	19811		9166	4.472
2006	13719	20593		6874	6.844
2007	16167	27031		10864	7.088
2008	25966	52751		26785	7.171
2009	24182	44912		20730	4.7
2010	26331	53003		26672	5.1

نستطيع أن نلاحظ من خلال الجدول سالف الذكر أن الميزان التجاري المصري يعاني من عجز مستمر ومتفاقم نتيجة لارتفاع الواردات بشكل كبير عن الصادرات ، ووفقا لتقديرات نهاية 2007 بلغ معدل النمو الاقتصادي 7.088%. أى أنه تضاعف عن الرقم المسجل فى بداية عام 2000. كذلك حققت النسبة السنوية لنمو الناتج المحلى ارتفاعا غير مسبوق فى الأعوام من 2003 إلى 2008 تجاوز 7.171%. (1)

ثم تراجعت إلى حد ما على وقع الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لتستقر بين معدل نمو اقتصادى بلغ 4.7% فى عام 2009 و 5% فى عام 2010..

---

(1) https://www.wto.org/english/res_e/statis_e/merch_trade_stat_

ثانيا من أجل التعرف على طبيعة انعكاس تطور هيكل التجارة الخارجية (الصادرارت والواردات) على معدل النمو الاقتصادي خلال العشر سنوات الاخيرة(2) اى ما قيل وبعد برنامج الاصلاح الاقتصادى (2010-2020) من خلال الجدول رقم (23) التالي:-

الجدول رقم (24)

السنة	الصادرات (مليار دولار)	الواردات (مليار دولار)	الميزان التجاري		معدل النمو الاقتصادي
			الفائض	العجز	
2010	26,331	53,003		26,672	5.1
2011	31,582	62,252		30,670	1.8
2012	29,417	69,865		40,448	2.2
2013	28,779	66,666		37,887	2.2
2014	26,812	71,337		44,525	2.9
2015	21,345	74,369		53,024	4.4
2016	18,7	57,4		38,7	4.3
2017	21,7	57,1		35,4	4.2
2018	25,8	63,1		37,3	5.3
2019	28,5	66,5		38	5.6
2020	27,6	69,6		42	3.8

نستطيع أن نلاحظ من خلال الجدول سالف الذكر أن الميزان التجاري المصري يعاني من عجز مستمر، ومن خلال الجدول السابق يمكن أن نرصد الاتى ؛-

العلاقة التي تربط بين هيكل الصادرات السلعية والنمو الاقتصادي علاقة متذبذبة وغير مستقرة حيث إن زيادة الصادارات لا تقود بالضرورة إلى رفع معدل النمو الاقتصادي(3)، وهذا يقود إلى وجود إختلال في هيكل الصادرات،

---

(1) https://www.wto.org/english/res_e/statis_e/merch_trade_stat_e.htm

(2) موقع البنك المركزي المصري، https://www.cbe.org.eg/

(3) التقارير السنوية للبنك المركزي المصري لأعوام (2016-2019م).

بمعنى أن جزء كبير من صادرات الدولة متمثلة في المواد الخام والسلع النصف مصنعة، وهذا يحتاج من الدولة إلى إعادة النظر في طبيعة هيكل صادراتها السلعية.

خلال الفترة (2010-2014) شهد معدل النمو الاقتصادي تراجع حاد حيث إنه بعد أن تعدى 5% إنخفض إلى 2.9%، وهذا على أثر بعض الأحداث والإضطرابات السياسية (ثورة يناير وثورة يونيو) والتي قادت إلى التأثير على هيكل التجارة الخارجية للدولة مع شلل في الصناعة المحلية والقطاعات الاقتصادية المختلفة نتيجة لعدم إستقرار الأمن خلال هذه الفترة ولذا نرى أن هناك تراجع في الصادرات وذبذبة في الواردات بين الزيادة والإنخفاض.

العلاقة بين معدل النمو الاقتصادي والواردات إلى عام 2019م علاقة طردية بحيث أن زيادة حجم الواردات قاد إلى زيادة معدل نمو الاقتصاد الوطني، أما عام 2020م يعد عام إستثنائي لا يمكن الإعتماد عليه في دراسة العلاقة بين الواردات ومعدل النمو الاقتصادي كونه شهد أزمة اقتصادية وتوقف جزئي في كافة القطاعات الاقتصادية للدولة وإنخفاض في حجم الطاقة الإنتاجية، والذي أدى إلى إنخفاض في معدل النمو الاقتصاديبسبب جائحة كورونا.

أشار التقرير الصادر عن وزارة التجارة والصناعة أن هناك تحسن إلى حد ما في هيكل التجارة الخارجية عن (1) طريق زيادة القيمة المضافة للإنتاج المحلي وهذا وفقاً للإستراتيجية المتبعة من أجل تغظيم الصادرات الخاصة بالسلع والمنتجات تامة الصنع ونصف المصنعة.

أشار التقرير ايضاً إلى إنخفاض واردات مصر من الوقود وزيادة الواردات من السلع الاستثمارية والمواد الخام المستخدمة في الصناعة المحلية ومثلت نسبة السلع الاستثمارية من إجمالي الوادرات نسبة 14% والمواد الخام 13% وهذا يوضح العلاقة الطردية التي تربط بين الواردات والنمو الاقتصادي، ولكن عام 2020 هو عام استثنائي بسبب جائحة كورونا التي أدت إلى توقف العملية الانتاجية جزئياً مما قاد إلى إنخفاض الواردات من السلع الاستثمارية من 763مليون دولار عام 2019م إلى 744.7 مليون دولار عام 2020م. (2)

ونوه التقرير إلى أن تراجع نسبة واردات الوقود يقلص فاتورة الواردات وتحول هيكل الواردات نحو تعميق التصنيع المحلي من خلال زيادة واردات السلع الاستثمارية والمواد الخام خلال عام 2020، حيث سجل إجمالي الواردات 69.6 مليار دولار، لتمثل السلع الوسيطة 35.1% من إجمالي الواردات، والسلع الاستهلاكية غير المعمرة 19.3%، والمواد الخام 13%، والسلع الاستثمارية 14%، والوقود 9.6%، والسلع الاستهلاكية المعمرة 9%. (3)

وكان إجمالي الواردات عام 2017 قد وصل إلى 66.6 مليار دولار، لتمثل السلع الوسيطة 36.9% من إجمالي الواردات، والسلع الاستهلاكية غير المعمرة 18.3%، والمواد الخام 10.4%، والسلع الاستثمارية 12.1%، والوقود 16.6%، والسلع الاستهلاكية المعمرة 5.7%.

وأكد التقرير أن السياسات الاقتصادية الرشيدة نجحت في خفض عجز الميزان التجاري بفضل تحسن سعر الصرف وتراجع التضخم في الفترة من نهاية 2016 حتى نهاية 2020، حيث تراجع معدل التضخم السنوي مسجلاً 5% عام 2020، مقارنة بـ 9.2% عام 2019، و14.4% عام 2018، و29.5% عام 2017، و13.8% عام 2016.(4)

الخلاصة يتضح ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي بداية من عام 2016 من 4.3 فى عام 2016 الى 5.6 عام 2019 نتيجة لسياسات الإصلاح الاقتصادي والبرنامج الذى انتهجته الحكومة لزيادة معدلات النمو

الاقتصادي وتخفيض العجز فى الميزان التجاري وزيادة الصادرات وتخفيض الواردات وخاصة السلع الاستهلاكية مع توجيه الواردات نحو السلع الوسيطة والاستثمارية لدفع عملية التنمية الاقتصادية وكذلك تخفيض معدلات التضخم والبطالة .

وترجع أهمية استراتيجية وزارة التجارة والصناعة لعام 2020 أنها تركز على تنمية الصادرات السلعية غير النفطية المصرية في معالجة فجوة الميزان التجاري، باعتبارها أهم المصادر المستقرة والمستمرة لتوفير العملات الأجنبية اللازمة لتنفيذ خطط التنمية في مصر،

---

(1) موقع اداء ، التجارة الخارجية ، مرجع سابق
(2) موقع بوابة الوطن، مصر تعبر أزمة التجارة العالمية وميزانها التجاري يتحسن، https://www.elwatannews.com/news/details/5429938.

(3) موقع البنك المركزي المصري، https://www.cbe.org.eg/
(4) التقارير السنوية للبنك المركزي المصري لأعوام (2016-2019م).
(5) tps://www.wto.org/english/res_e/statis_e/merch_trade_stat_e.htm5ht

الخاتمة

❖ **: خلاصة البحث وأهم النتائج والتدابير المقترحة لتطوير هيكل التجارة الخارجية الصادرات والواردات ومقترحات علاج هذه الاختلالات الهيكلية لزيادة معدلات النمو الاقتصادي**

- **نتائج البحث (المستخلصة من الدراسة النظرية والميدانية)**

- **يعد ضعف الإنتاج هو المرض الرئيسى للإقتصاد المصري، تنبثق منه مجموعة من الأعراض يشكو من آلامها جماهير الشعب ، وتحاول السياسة الإقتصادية بجناحيها المالي والنقدي (في الأجل القصير) التخفيف من تلك الأعراض محلياً، ولكن تبقي الخطط الإستراتيجية المتوسطة والطويلة الأجل هي الأمل نحو العبور للرفاهية.**
- **نستطيع ان نرصد وبوضوح الارتفاع المستمر والمتفاقم فى عجز الميزان التجارى المصرى والتذبذب الواضح والمتفاوت فى معدلات النمو الاقتصادى خلال العشر سنوات الاولى من الدراسة وتحديدا خلال الفترة من (2010-2000) .**
- **خلال الفترة (2010-2014) شهد معدل النمو الاقتصادي تراجع حاد حيث إنه بعد أن تعدى 5% إنخفض إلى 2.9%، وهذا على أثر بعض الأحداث والإضطرابات السياسية (ثورة يناير وثورة يونيو) والتي قادت إلى التأثير على هيكل التجارة الخارجية للدولة مع شلل في الصناعة المحلية والقطاعات الاقتصادية المختلفة نتيجة لعدم إستقرار الأمن خلال هذه الفترة ولذا نرى أن هناك تراجع في الصادرات وذبذبة في الواردات بين الزيادة والإنخفاض.**
- **ارتفعت معدلات النمو الاقتصادي بداية من عام 2016 من 4.2 فى عام 2015 الى 5.6 عام 2019 نتيجة لسياسات الإصلاح الاقتصادي والبرنامج الذى انتهجته الحكومة لزيادة معدلات النمو الاقتصادي وتخفيض العجز فى الميزان التجاري وزيادة الصادرات وتخفيض الواردات وخاصة السلع الاستهلاكية خاصة مع توجيه الواردات نحو السلع الوسيطة والاستثمارية لدفع عملية التنمية الاقتصادية وكذلك تخفيض معدلات التضخم والبطالة .**
- **العلاقة التي تربط بين هيكل الصادرات السلعية والنمو الاقتصادي علاقة متذبذبة وغير مستقرة حيث إن زيادة الصادارات لا تقود بالضرورة إلى رفع معدل النمو الاقتصادي، وهذا يقود إلى وجود إختلال في هيكل الصادرات، بمعنى أن جزء كبير من صادرات الدولة متمثلة في المواد الخام والسلع النصف مصنعة، وهذا يحتاج من الدولة إلى إعادة النظر في طبيعة هيكل صادراتها السلعية.**

- **تلعب الواردات دورا ملموسا في المراحل الأولى من التنمية الاقتصادية حيث توفر مستلزمات الإنتاج سواء كانت مواد خام أو سلع وسيطة أو سلع استثمارية للقطاعات المختلفة.كذلك توفر السلع الاستهلاكية التي يزيد الطلب عليها نتيجة الزيادة السكانية وارتفاع الدخول النقدية والتي لا تستطيع الطاقات الإنتاجية الزراعية والصناعية المتاحة مواجهتها.**
- **.**
- **إنخفاض واردات مصر من الوقود وزيادة الواردات من السلع الاستثمارية والمواد الخام المستخدمة في الصناعة المحلية ومثلت نسبة السلع الاستثمارية من إجمالي الوادرات نسبة 14% والمواد الخام 13% وهذا يوضح العلاقة الطردية التي تربط بين الواردات والنمو الاقتصادي، ولكن عام 2020 هو عام استثنائي**

بسبب جائحة كورونا التي أدت إلى توقف العملية الانتاجية جزئياً مما قاد إلى إنخفاض الواردات من السلع الاستثمارية من 763مليون دولار عام 2019م إلى 744.7 مليون دولار عام 2020م. (2)

- أن تراجع نسبة واردات الوقود يقلص فاتورة الواردات وتحول هيكل الواردات نحو تعميق التصنيع المحلي من خلال زيادة واردات السلع الاستثمارية والمواد الخام خلال عام 2020، حيث سجل إجمالي الواردات 69.6 مليار دولار، لتمثل السلع الوسيطة 35.1% من إجمالي الواردات، والسلع الاستهلاكية غير المعمرة 19.3%، والمواد الخام 13%، والسلع الاستثمارية 14%، والوقود 9.6%، والسلع الاستهلاكية المعمرة 9%.
- العلاقة بين معدل النمو الاقتصادي والواردات إلى عام 2019م علاقة طردية بحيث أن زيادة حجم الواردات قاد إلى زيادة معدل نمو الاقتصاد الوطني، أما عام 2020م يعد عام إستثنائي لا يمكن الإعتماد عليه في دراسة العلاقة بين الواردات ومعدل النمو الاقتصادي كونه شهد أزمة اقتصادية وتوقف جزئي في كافة القطاعات الاقتصادية للدولة وإنخفاض في حجم الطاقة الإنتاجية، والذي أدى إلى إنخفاض في معدل النمو الاقتصادي بسبب جائحة كورونا.
- ضعف مرونة الطلب العالمي على الصادرات من المواد الخام.ضعف مرونة العرض من الإنتاج المحلي وضعف دراسات الأسواق العالمية، و ضعف أساليب الترويج.
- يلاحظ أن مصر تعاني من عجز في ميزان المدفوعات وهو يمثل اختلالا هيكليا، حيث يعكس في الأساس اختلالا في هيكل الإنتاج. وهذا يعني أن تصحيح اختلال التوازن الخارجي يرتبط بتصحيح الاختلال القائم في هيكل الإنتاج. وبتعبير آخر إن هدف تصحيح اختلال ميزان المدفوعات في المدى المتوسط والطويل كهدف رئيسي لتخطيط التجارة الخارجية، إنما هو مشتق من هدف تصحيح اختلال هيكل الإنتاج. وتجدر الإشارة هنا، إلى أنه بينما أن هذين الهدفين متوافقان في الأجل الطويل فإنهما متعارضان في الأجل القصير والأجل المتوسط. ذلك أن تصحيح اختلال هيكل الإنتاج من خلال خلق القاعدة الإنتاجية المتقدمة والعريضة للاقتصاد القومي سيترتب عليه زيادة العجز في الميزان التجاري الناجم أساسا عن زيادة الواردات الإنتاجية. لكن هذا التعارض يزول في الأجل الطويل باستكمال بناء القاعدة الإنتاجية العريضة للاقتصاد القومي وما يترتب على ذلك من آثار إيجابية تتمثل في نمو الإنتاج بمعدلات تزيد عن معدلات نمو الواردات ونمو الصادرات بمعدلات تزيد عن معدلات نمو الدخل.

توصيات البحث

- أن معالجة الفجوة في الميزان التجاري يجب أن تتم من خلال تنفيذ وتكامل سياسات زيادة الصادرات مع ترشيد الواردات من السلع الكمالية وغير الضرورية، وتوسيع وتنويع القاعدة الإنتاجية، والإحلال محل الواردات وخاصة في السلع الوسيطة ومستلزمات الإنتاج، وترسيخ الإجراءات الإصلاحية واستكمال خطوات برنامج الإصلاح الاقتصادي.
- يجب أن يكون معدل النمو في الصادرات أكبر من معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي، وترشيد الواردات بحيث يكون معدل نموها أقل من معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي.
- يؤدي اعتماد السياسة التصديرية على فائض الاستهلاك المحلي إلى تذبذب كمية الصادرات وفقاً للتغير في الاستهلاك، لذلك يجب أن تلتزم القطاعات الإنتاجية بتحقيق أهداف تصديرية كمية ونوعية في ضوء احتياجات الأسواق العالمية من المنتجات المصرية المصدرة.
- يقترح الاستفادة من الموازين السلعية للسلع الاستراتيجية وجداول التشابك الاقتصادي، لما تحظى به هذه الموازين من الاتساق والترابط بين الموارد والاستخدامات السلعية وبين المتغيرات على المستوى الكلي والقطاعي وتوضح الارتباط بين الإنتاج والاستهلاك والصادرات والواردات والاستثمار.
- يلاحظ أن استراتيجية وزارة الصناعة والتجارة تركز على الصادرات السلعية غير النفطية، بينما تشمل استراتيجية وزارة التخطيط على الصادرات السلعية والبترولية، وإن كان كلاهما يصلح كخطة متوسطة المدى، حيث تتراوح المدة بين خمس سنوات في الأولى وثلاث سنوات فقط في الثانية.
- توفير مناخ أمثل للاستثمارات الأجنبية بتوفيرها ضمانات وتحقيق إستقرار نقدى يتفادى تقلبات أسعار الصرف .
- وضع استراتيجية لتنويع هيكل الصادرات والواردات ، بالتحول من تصدير المواد الخام الى تصدير منتجات صناعية ، وهذا ما يتطلب تطوير البنية الإنتاجية ، وكذا استخدام أدوات التسويق الدولية من أجل الوصول الى كفاءة التجارة الخارجية وكذلك تفعيل المؤسسات الوطنية العامة والخاصة لتتأقلم مع الضروريات الدولية.
- الإقتناع بأن الاصلاحات الإقتصادية حقيقية وليست مهدئة ، حيث يجب تحمل فاتورة ثقيلة فى أول الوقت للاستفادة من نتائجها الايجابية لاحقاً .
- ضرورة الاسترشاد بتحليل مؤشرات التجارة الخارجية والنماذج الاقتصادية القياسية فى بناء السياسة التجارية والاقتصادية .
- ضرورة الاهتمام ببحوث التطوير والابحاث العلمية التى تهدف الى تطوير التقنية التى تتدخل فى تغيير هياكل الانتاج والتجارة الخارجية على الصعيد العالمى .

- عمل خطة لجذب الاستثمارات الأجنبية عن طريق خريطة استثمارية، تشمل المزايا النسبية لكل منطقة جغرافية، مما يعطي الصادرات الوطنية قيمة كبيرة تسهم في دعم النمو للناتج المحلي الإجمالي ومن ثم خلق فرص عمل.

- تعتبر سياسات تنمية الصادرات من أهم القضايا التى اهتمت بها دول العالم سواء المتقدمة أوالنامية بهدف توفير النقد الاجنبى ، وهى تلك الاجراءات والوسائل المختلفة التى توظفها الدولة من أجل التأثير الايجابى على كمية وقيمة صادراتها الى السوق الدولى ومن أهمها :
- سياسة الدعم والإعانات : تقديم إعانات مالية أو قروض بدون سعر فائدة لتمويل الصادرات ،والدعم غير المباشر كدعم خدمات المياه والكهرباء للانشطة التصديرية .
- تدريب المهارات أى الكوادر المهنية وإعداد القيادات القادرة على كشف واستغلال الفرص التصديرية وغزو الاسواق من خلال نظام تعليمى قوى ملم بالعلوم والتكنولوجيا الحديثة مع تنمية ملكات الابداع والابتكار وتنمية مهارات التسويق والتفوض الدولى .
- بناء إدارة وطنية للنشاط التصديرى لمتابعة تنفيذ النشاط التصديرى .
- الاهتمام بتفعيل وظيفة التسويق الدولى داخل المؤسسات،علماً بأنوظيفتها المساهمة فتقديم معلوماتمرتبطة بالمنتج وبالسعر.

قائمة المراجع

1- المراجع باللغة العربية

- سياسات الإصلاح الاقتصادي وأثارها على هيكل التجارة الخارجية ،سلسلة قضايا التخطيط والتنمية،العدد 313 ، 2019
- عبد السلام محمد السيد ،2020, " دور نمو الإنتاجية في الحد من العجز فى الميزان التجاري المصري " مجتة بحوث اقتصادية عمومية " الصادرة عن الجمعية القومية للبحوث الاقتصادية , العدد رقم (12)
- مصطفى زرونى ، "النمو الاقتصادى واستراتيجيات التنمية : حالة اقتصاديات دول جنوب شرق اسيا"، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2000 ،.
- خالد الوزنى واحمد الرفاعى ، مبادىء الاقتصاد الكلى بين النظرية والتطبيق ، عمان : دار وائل للنشر ،
- عبد الحسين الغالبى ،سعر الصرف وادارته فى ظل الصدمات الاقتصادية ، عمان : دار صفاء للنشر والتوزيع ، 2011 ،
- فضيلة جنوحات/ز/حريتى ، مرجع سابق،.
- مشهور هذلول محارمه ، نعيم سلامه ، موسى سعيد مطر ، اثر حجم المديونية والمساعدات والمنح الخارجية على كفاءة السياسة النقدية فى تحقيق الاستقرار النقدى الاردنى ، جامعة البلقاء التطبيقية
- فضيلة جنوحات/ز/حريتى ، مرجع سابق.
- بلقاسم العباس ، جسر التنمية ، المعهد العربى للتخطيط بالكويت ، العدد 30 ، حزيران ، 2004 .
- فريجات مسغونى ، علاقة سياسة الواردات بالنمو الداخلى للاقتصاد الوطنى فى الفترة الممتدة بين 1970 – 2001 ، رسالة ماجستير ، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية ، جامعة ورقلة ، 2005 ،.
- عجمية محمد عبد العزيز وآخرون ، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق ، الدار الجامعية ، مصر ، 2007 ، ص 73.
- مشورب ابراهيم ، اشكالية التنمية فى الع أبو جامع، جابر (2016)، أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي والتنمية في فلسطين (1995-2014)، المجلد30، العدد التاسع، مجلة جامعة النجاح، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين.
- الزيد، أروى عبدالله، النويصر، ساره ناصر (2020)، أثر التجارة الخارجية في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، مؤسسة النقد العربي السعودي، إدارة البحوث الاقتصادية، الرياض، المملكة العربية السعودية.
- الفقي، محمد سعد، علي، إسلام عبد السلام رجب (2020)، دراسة العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة (1966-2018) _دراسة قياسية_، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة.
- بن سليمان، محمد (2020)، أثر السياسة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر _دراسة تحليلية قياسية مقارنة مع بعض الدول النامية خلال الفترة 1980-2016_،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التيسيير، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر.
- حسن، أميرة كمال الدين (2005)، مدى فعالية سياسة التجارة الخارجية في الدول النامية _تجربة المملكة الأردنية الهاشمية ومصر والسودان (1978-2002)، معهد الدراسات والبحوث الانمائية، كلية الدراسات العليا، جامعة الخرطوم، السودان.

- حاشي، نوري (2015)، أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي _دراسة تحليلية قياسية لدول شمال أفريقيا والشرق الأوسط_، رسالة دكتوراة، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي.
- طالب، دليلية (2014)، الانفتاح التجاري وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر(1980-2013)، رسالة دكتوراة، تخصص علوم اقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر.
- لوصيف، فيصل (2014)، أثر سياسات التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر خلال الفترة (1970-2012)، رسالة دكتوراة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التيسير، جامعة سطيف، الجزائر.
- مسري، حنا بهنام (2013)، أثر تطور التجارة الخارجية في النمو الاقتصادي لدول جنوب شرق آسيا للمدة 1990-2011، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 35، العدد 114.
- الم الثالث ، دار المنهل اللبنانى ، لبنان ، الطبعة الاولى ، 2006 ، ص 31 .
- عريقات حربى محمد موسى ، التحليل الكلى ، دار وائل للنشر ، عمان الاردن ، الطبعة الاولى ، 2006 ، ص 268 .
- 4-حبيب كميل والبنى حازم ، دراسات فى الانماء والتطور ، المؤسسة الحديثة للكتاب ، طرابلس لبنان ، 1997 ، ص 17
- ميراند زغلول رزق، التجارة الدولية ، مرجع سابق ، ص 63.
- محمود يونس ، إقتصاديات دولية ، الدار الجامعية ، مصر ، 1999 ، ص 166 .

2- المراجع باللغة االانجليزية

1-Kan, D.A. Umar, M.A. Zaman, N. Ahmed, E. & Shoukat, Y. (2012). Exports, Imports and Economic Growth Nexus: Time Series Evidence from Pakistan, World Applied Science Journal, 18(2). 538- 542

2- JosettePeyrard ,Gestionfinanciere internationale,5eme edition, Vuibert, paris ,1999 ,p40

3- Claude Dufloux ,Michel Karline , La balance des paiements,Economica,paris,1994,p39

4- RBD,Global Development Finance , GDF 2007 Online/Data & Statistics

3- مواقع الأنترنت

- الانترنت : info@toggar.com " نظرة علي سوق الصادرات المصرية... بيانات و أرقام
- برنامج الاصلاح الهيكلى للاقتصاد المصرى ,wiki<ar.wikipedia.org
- المصدر :http://www.youm7.com/Tags/Index?id=239841
- اليوم السابع ، وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى
،يوليو2015http://www.youm7.com/Tags/Index?id=2398412
- اليوم السابع، وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى ، مرجع سابق .
- تقرير 2016 لوزارة المالية المصرية .
- اليوم السابع، البنك المركزي، مارس 2017 .
- صحيفة المصرى اليوم،2016/12/4 .

- بوابة العين الإخبارية، 2017/3/28 .
- تقرير 2016 لوزارة المالية المصرية .
- الانترنت : info@toggar.com " نظرة علي سوق الصادرات المصرية... بيانات و أرقام " ، مرجع سابق
تقرير التجارة الخارجية ، مرجع سابق ، ص 14.
- موقع البنك المركزي المصري، https://www.cbe.org.eg/
- التقارير السنوية للبنك المركزي المصري لأعوام (2016-2019م).
- موقع اليوم السابع، 621 مليون دولار قيمة تراجع واردات مصر من السلع الوسيطة، 2020، https://www.youm7.com/story
- موقع بوابة الوطن، مصر تعبر أزمة التجارة العالمية وميزانها التجاري يتحسن،